

المنظمة
العربية
للتربية
والثقافة
والعلوم

دراسات اعلامية

تقنيات الاتصال الحديثة

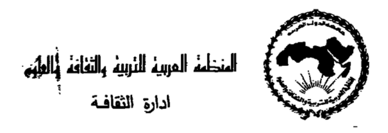
توجهات وبحوث

من نشريات اليونسكو

ترجمة
لح العسلي
ث
وال
داري

اقتباس ومراجعة
د. مصطفى المصمودي





المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ادارة الثقافة

تقنيات الاتصال الحديثة

توجهات وبحوث

من نشريات اليونسكو

أعد البحث

جوزيان جوال

سيلفي كوداري

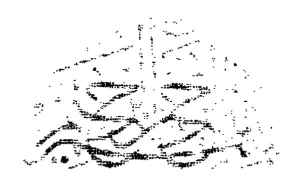
ترجمة

صالح العسلي

اقتباس ومراجعة

د. مصطفى المصمودي

تونس 1993



ما يأتي في الترجمة من اجتهادات لا يعبر عن رأي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولا التزامها بها

تقنيات الإتصال الحديثة. توجهات وبحوث / إعداد جوزيان جوال؛ سيلفي كوداري؛ ترجمة صالح العسلي .ـــ تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، 1993 .ـــ 71 ص.

ق / 1993 / 09 / 004

الفهرس

تقـديــــم :

يمثل هذا الكتيب الحلقة (15) في سلسلة الدراسات الاعلامية التي تنشرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وهو مستمد من وثيقة هامة تم اعدادها في بداية هذا العقد من طرف باحثيـن وهما جوزيان جوال Josiane JOUEL باحثة بالمركز الوطني للدراسات في ميدان الاتصال وسيلفي كوداري Sylvie COUDARY مستشارة لدى منظمة اليونسكو وتولت نشرها منظمة اليونسكو.

وهذا الكتيب ليس أول ما نصدره في مجال البحث الاعلامي ضمن هذه السلسلة.

فقد استأثر انتشار تقنيات الاتصال الحديثة في العشرية الأخيرة باهتمام الباحثين وبعنايتهم. وقد أولته المنظمة العربية مثل غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية المختصة المكانة التي يستحقها.

واعتبارا لما أتت به هذه الدراسة من اثراء وعناصر جديدة فقد رأينا اضافة مضمونها إلى ما سبق ترجمته إلى اللغة العربية في هذا المجال.

فقد حاولت الباحثتان :

- تحديد أهم المشاكل التي تواجه البحوث المتعلقة بانتشار تقنيات الاتصال الحديثة ورصد وضعها الحالي.
- احاطة بخلاصة نتائج هذه البحوث لاستخلاص طرق جديدة للدراسة والبحث من شأنها أن تساعد على تطوير البحوث وتقدمها.
- تقييم البحوث من حيث الجدوى والفائدة ومن حيث الدرجة التي بلغتها ومن زاوية الاشكاليات التي تطرحها تقنيات الاتصال الحديثة.

وقد غطت هذه البحوث مجالات عديدة تشمل علاقة الاعلام بالاقتصاد والسياسة والقانون والثقافة وعلم الاجتماع والتربية وغيرها كما ركزت على تأثير التقنيات الحديثة على حياة المجتمعات وبالتالي انعكاساتها على الانسان.

والواقع أن أغلب نتائج هذه الدراسة قد اعتمدت تجارب بلدان العالم المصنع لسبب واضح اذ ان هذه البلدان هي المنتجة لهذه التقنيات وهي نفسها التي ما زالت إلى اليوم تمثل المستهلك الأول لها، غير ان ذلك لم يمنع صاحبتي هذه الدراسة من الاشارة إلى تجارب بعض البلدان المنتسبة إلى العالم الثالث.

ونحن نعبر عن أحر عبارات الشكر للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة على تخويلها للمنظمة العربية حق الترجمة والتصرف في النص العربي للدراسة كما نتوجه بعبارات التقدير لكل من ساعد على اقتباسه وترجمة هذه الدراسة ووضعها بين أيدي القراء.

إدارة الثقافة

مقدمة :

يمتاز عقد الثمانينات بكونه عقد « مجتمع الاعلام ». وقد دخل هذا العقد التاريخ باعتباره عقد ثورة تقنيات الاتصال. وفعلا فان هذه الثورة قد ساهمت في تغيير أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية، اذ هي أحدثت تغييرات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان تطور هذه التقنيات في السنوات الأخيرة لم ينشأ من عدم بل يندرج من ناحية في التقدم المذهل الذي حققته المعلوماتية التي مكنت من تصغير حجم التجهيزات والتخفيض من كلفتها. كما مكن هذا التطور من ناحية أخرى من تسهيل عملية التداخل المتزايد بين المعلوماتية وقطاع الاتصال عن بعد وبين الأجهزة السمعية البصرية.

وهكذا يمكن الحديث أيضا عن « ثورة رقمية » لم تقتصر على توفير تجهيزات جديدة ونظم للاتصال حديثة بل تجاوزت كل ذلك لتشمل ايجاد طرق جديدة للعمل، وطرحت مواضيع للبحث لم تكن لتخطر على بال المتخصصين في هذا الميدان في العقود القريبة السابقة. وبذلك أصبحت التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة في سباق مع الزمن إلى درجة أنه أصبح من العسير علينا اليوم أن نحيط بعددها أو ان نقوم باحصاء مضبوط لأجهزة الاتصال الحديثة. غير اننا نعتقد انه من المفيد الاشارة ولو بايجاز إلى أهم الاختراعات الحديثة التي ظهرت والتي أحدثت قطيعة تكاد تكون تامة مع وسائل الاتصال التقليدية حيث أن ذلك لا يخلو من فائدة اذ يمكننا من تقدير أبعاد هذه التقنيات الحديثة حق قدرها.

ففي قطاع المعلوماتية نلاحظ خاصة :

- تجاوز المستعملين لمركزية الشبكات الكبيرة بفضل الميكروكومبيوتر الذي دخل المؤسسات وحتى البيوت فسهل على ملايين من البشر الاستفادة من هذا الابتكار العجيب.

- تطور البرامجيات بجميع أنواعها المهنية والتعليمية والترفيهية، وتكاثرها بصفة تكاد تكون خيالية.

- تطور طرق التصرف ومعالجة المعطيات تطورا كبيرا، ويبشر ظهور ذاكرة كومباكت ديسك (CD-ROM) بميلاد طاقات لا حصر لها في مجال تخزين المعلومات وقراءتها.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن تداخل قطاعي المعلوماتية والاتصال عن بعد قد أدى إلى تحديثات وابتكارات لا تحصى ولا تعد، نذكر منها على سبيل المثال :

- رقمية الاشارة - التاماتية (تقنية بث المعلومات على شبكة الاتصال).

- الألياف الاضوئية (تكنولوجيا نقل البيانات بواسطة خطوط اتصالية من الزجاج أو من البلاستيك).

- الشبكات ذات الموجات العريضة الواسعة مثل الشبكة الرقمية ذات الخدمات المدمجة.

وكل الاختراعات هذه مجرد أمثلة من بين عديد التطبيقات المتطورة جدا التي تحققت في مجال الاتصال عن بعد.

أما مجال البث عن طريق الأقمار الصناعية فقد شهد هو الآخر تطورا كبيرا، ذلك ان العدد المتزايد من الأقمار الصناعية للاتصال من نقطة إلى نقطة قد ضاعف امكانيات الاتصال عن بعد، بينما ساهم اطلاق الأقمار الصناعية للبث الاذاعي المباشر في تغيير طرق البث التقليدية بل ربما في قلبها رأسا على عقب.

إن هذا التطور قد شمل أيضا أجهزة الاعلام الجماهيرية التقليدية التي أصبحت اليوم تقوم بوظائف جديدة نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية.

فالفيديو قد حقق انتشارا واسعا في كل أنحاء العالم إلى درجة أنه أصبح لا يعد من التقنيات الحديثة. والتليفزيون السلكي هو بصدد الانتشار وما انفك عدد الخدمات التي يقدمها والوظائف التي بامكانه القيام بها يزداد من يوم لآخر.

والتليفزيون عن طريق الدفع بدأ يفرض نفسه شيئا فشيئا. وأخذت البحوث المتعلقة بالطرفيات تقوى وتتكثف. وتقنيات انتاج البرامج التلفزية هي بدورها استفادت من المعلوماتية باستعمال التركيب الالكتروني والصور المؤلفة وغيرها... ونفس التطور شمل قطاع الصحافة المكتوبة بدءا بعملية التحرير المباشر من على عارضة التحكم (كونسول) إلى عملية النشر النهائي بمساعدة الكومبيوتر.

وباختصار يمكن القول ان أنظمة أجهزة الاعلام وطرق عملها قد تغيرت جذريا بظهور أنماط جديدة للانتاج والبث والاستقبال. ان دخول المعلوماتية إلى قطاع الاتصال أدخل عليه انقلابا تكنولوجيا كبيرا أصبحت من جرائه الحدود الفاصلة بين مختلف الأنظمة والأجهزة باهتة جدا ولربما مطموسة تماما في بعض الأحيان. فاليوم ونحن في فجر سنة 2000 نشهد تقدم البحوث التكنولوجية تقدما مذهلا، ولا تمثل النتائج الحالية لهذه البحوث إلا تباشير لانقلابات تقنية سيعرفها الانسان في هذا المجال في أمد قصير جدا بظهور الجيل الخامس من الكومبيوتر وتبلور فكرة الذكاء الاصطناعي وبروز الأنظمة الخبيرة وامكانية استعمال لغة التخاطب العادية لتشغيل الكومبيوتر.

ان العرض السريع لأهم الابتكارات التي تسللت إلى حقل الاتصال يمكننا من الاحاطة بما نسميه عادة «التقنيات الحديثة». فالجديد في هذه الآلات لا يكمن في توسيع سلسلة وسائل الاتصال فقط بقدر ما يكمن في ظهور مضمون تقني جديد (ادماج المعلوماتية، والحوارية : نظام تشغيل يسمح باجراء حوار بين المشغل والكومبيوتر) يستجيب لمنطق مغاير لمنطق تعاملنا الحالي مع هذه الآلات.

وليس الغرض من هذه الدراسة استعراض مجموع تقنيات الاتصال الحديثة بل الهدف هو الحديث عن أهم الاختراعات التي كان لها تأثير على مجالي المعلوماتية والاتصال عن بعد، وبصفة خاصة على وسائل الاعلام. وبالتالي فعلينا أن نتعامل مع مفهوم « التقنيات الحديثة » بحذر.

ذلك ان اعادة البحث من زاوية تأثيراتها الاجتماعية أصبح من مستلزمات كل بحث، لأن حداثة أي اختراع تقني لا يمكن تقويمه إلا في سياق اقتصادي واجتماعي معين. فكثيرا من التقنيات التي أصبحنا نعتبرها تقنيات تقليدية ما زالت تعتبر حديثة عند كثير من

المجتمعات اليوم. فالتلفزيون والهاتف مثلا مازالا يبدوان كتقنيات حديثة في بعض المجتمعات. فالبلدان النامية تواجه اليوم ضرورتين في نفس الوقت. فعليها من ناحية أن تستدرك نقصها في مجال تجهيزات الاتصال التقليدية وعليها من ناحية أخرى أن تدخل عصر « الرقمية ». فمفهوم « التقنيات الحديثة » اذن يبدو نسبيا وظرفيا ويتوقف على المكان بالنظر إلى مختلف بلدان العالم.

وبالاضافة إلى كل ذلك فان تكاثر أجهزة الاتصال الحديثة مع انتشارها أصبح يندرج ضمن منطق اقتصادي وتجاري لا يعترف في أغلب الأحيان بالمقاييس الاجتماعية التي يخضع لها مستعملو تلك التقنيات ولا بكيفية نمو المجتمعات التي يعيشون فيها. والواقع وإن كانت البحوث في العلوم الاجتماعية قليلا ما تهتم بتطور هذه التقنيات اذ نراها تقتصر في أغلب الأحيان على ملاحقة الأحداث عوض مواكبتها فتسجل انعكاسات تلك التقنيات مثلا على المجتمع في وقت لاحق لظهورها وغير متزامن معها. فان هذا الوضع لا يقلل في شيء من ضرورة القيام بالبحوث الاجتماعية اللازمة حول تأثيرات هذه التقنيات الحديثة لتحديد أبعاد التغييرات الاجتماعية المتولدة عنها من ناحية واضاءة الطريق أمام أصحاب القرار من السياسيين من ناحية أخرى.

فنتائج هذه البحوث تشكل مصدر معلومات فريد لتوقع المستقبل وبالتالي لتوفير المناخ للتقنيات الحديثة كي تقوم بدور المحرك في التنمية المتكاملة والمنسجمة لمختلف الشعوب.

وفي خاتمة هذه المقدمة لا يسعنا الا أن نكرر من جديد بان هدف هذه الوثيقة يتمثل كما أشرنا في تقديم صورة تأليفية شاملة للاعمال التي قامت بها المنظمات المختصة وفي مقدمتها اليونسكو والالكسو حول هذا الموضوع. فهي تقدم لنا الاطار العام الذي تندرج فيه البحوث التي تشرف عليها كل من المنظمتين. كما تطمح هذه الوثيقة إلى محاولة رسم الخطوط العريضة لأهم التيارات في مجال البحوث على المستوى الدولي مشيرة عموما إلى نقاط قوة البحوث وضعفها بغرض تقديم عدد من التوصيات لأهل الاختصاص.

وان هذا البحث المتواضع في حد ذاته لا يدعي الشمول ولا الكمال واذ انه من المستحيل تقديم لوحة كاملة للبحوث التي تمت في هذا المجال. فالفائدة في نظرنا تكمن

اذن في محاولة الاحاطة بكل الاشكاليات في نطاق السعي لايجاد مقاربات تمكن من تخفيف حدة تلك الاشكاليات.

ومهما يكن من أمر فان أهمية هذه الوثيقة تبقى ارشادية وهي أبعد ما تكون عن جرد لكل المشاكل بل ان طموحها لا يتجاوز حدود اقتراح طريقة استكشافية فقط.

الـفـصــل االأول

البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة

الوضعية الراهنة للبحث :

ان ظهور تقنيات الاتصال الحديثة في مجال الاتصال ساهم في تطوير هذا الميدان تطورا ملموسا في عدة ميادين. فقد كان هذا التطور مناسبة لطرح مواضيع جديدة في هذا الميدان وابتكار مجالات دراسة كانت مجهولة من قبل، كما ساهم، في الآن نفسه في طرح اشكاليات جديدة على المستويين النظري والمنهجي.

فمجال البحوث في تقنيات الاتصال الحديثة كما يبدو لأول وهلة، غير منظم تنظيما محكما. فهو عبارة عن مجموعة من الدراسات ما زالت تشكو عدم التجانس والانسجام، تغطي مجموعة من الاهتمامات المتعددة ذات الأغراض والأشكال المختلفة.

ويواجه الباحثون في هذا المجال صعوبات معينة تحد من نطاق عملهم ولا تسمح لهم بتصور الحلول للمشاكل التي يطرحها، بكل الحاح، انتشار تقنيات الاتصال الحديثة.

صعوبات البحث :

يواجه الباحثون في مجال التقنيات الحديثة صعوبات متنوعة منها العلمية ومنها السياسية ومنها ذات الطابع التقني البحت.

فعلى المستوى العلمي نلاحظ ان هذه التقنيات الحديثة تفرض علينا اعادة النظر في مختلف شعب البحوث التقليدية المتعددة. ذلك ان التشعب المتزايد لنظم الاتصال والتأثير المتناهي للتقنيات الحديثة قد ساهمت في قلب حقل الدراسات في هذا المجال رأسا على عقب.

فمن ذلك ان التداخل المتزايد بين مجالات المعلوماتية والاتصال والأجهزة السمعية البصرية قد أدى إلى شيء من اللبس في المجال التكنولوجي وجعل مهمة التفريق بينها، وتحديد معالم كل مجال منها على حدة من المهمات الصعبة بل المستحيلة أحيانا.

فعلى المستوى الدولي أصبحت عملية تقويم واحصاء الدفق الاعلامي، الذي ما انفك يتعاظم والذي أصبح يتخطى الحدود بدون استئذان، أمرا متعذرا. وبالاضافة إلى ذلك فان الانعكاسات الثقافية والاجتماعية لهذه التقنيات أصبحت متداخلة فيما بينها وتطرح مشاكل جدية بالنسبة للباحثين على المستويين النظري والمنهجي.

ومما يساهم في زيادة تعقيد هذه المسائل وتشعبها تكاثر عدد التجهيزات والآلات التي أفرزتها التقنيات الحديثة تكاثرا مذهلا، وهي تختلف في عددها من بلد إلى آخر. ومما لا شك فيه أن الانعكاسات الحاصلة ستكون بدورها مختلفة من بلد إلى آخر بحسب استعمالاتها ومدى اندماجها في الوسطين الثقافي والاجتماعي.

ويمكن ان نضيف إلى التعقيدات السابقة عدم امكانية التجاوب السريع بين الباحثين وأصحاب القرار الذين يريدون عادة الحصول في أسرع وقت ممكن على التوقعات المستقبلية سواء منها المتعلقة بتطور القطاع أو بتأثيراته الاجتماعية ولكن نظرا لطبيعة البحث فان تصور التوقعات أو استخلاص النتائج بالسرعة المطلوبة من قبل السياسيين يصبح من المثاليات التي لا يمكن تحقيقها اذ على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار عدة مقاييس ومظاهر في نفس الوقت، ومنها ما لا يمكن تقويمه ولا تصنيفه إلا بعد مرور فترة زمنية معينة على بروزها. ومن أجل ذلك يبقى الحوار بين أصحاب القرار والباحثين غير مثمر في أغلب الأحيان. وهكذا يبقى الباحثون يعملون في برجهم العاجي وفي مخابرهم المغلقة بينما يتصرف رجال السياسة بدون أن يتساءلوا حول أهمية انتشار التقنيات الحديثة في مجال الاتصال ولا عن آثارها وانعكاساتها المتوقعة، هذا بالاضافة إلى ان نتائج البحوث العلمية قليلا ما تصل إلى الدوائر السياسية العليا صاحبة القرار نتيجة لقلة انتشارها نظرا لطبيعتها العلمية المتخصصة.

وأمام الزخم الكبير للتقنيات الحديثة في مجال الاتصال، وهو ما يدعو عادة إلى تعدد البحوث وتنوعها، نجد الباحثين المتخصصين أحوج ما يكونون إلى مواكبة هذه الطفرة من

الاختراعات. فمن ناحية نلاحظ أن عدد الباحثين المتخصصين في مجال الاتصال قليل حتى في البلدان المصنعة، وحتى إذا ما توفر العدد المناسب فاننا نراهم موزعين في أماكن متباعدة أو منعزلين في مخابر جامعاتهم أو مراكز البحوث التي عادة ما تكون متعددة الأغراض. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن أصحاب القرار من السياسيين ومصنعي هذه التقنيات كثيرا ما يفضلون الاعتناء بدراسات السوق ودراسات الجدوى والتقويم التي تقوم بها المكاتب الاستشارية الخاصة والتي من شأنها أن تفضي إلى نتائج عملية بالنسبة إلى مشاريعهم التجارية.

من الواضح اذن ان نقص الوسائل المادية هي الخاصية الملازمة للبحوث حول تأثير وانعكاسات التقنيات الحديثة على الوسط الاجتماعي والثقافي. وعلاوة على ما ذكرنا يمكن اضافة مسألة التوثيق وهي تمثل الصدارة في هذه الصعوبات.

مشاكل الوصول إلى الاعلام ونشره :

يواجه الباحثون في مجال الاتصال مشاكل جمة تتعلق بالوثائق والمراجع على مختلف المستويات. ويتميز الوضع في البلدان النامية بنقص فادح في هياكل التوثيق الوطنية. أما في البلدان المصنعة فهذه الهياكل متوفرة بكثرة لكنها متفرقة ومتوزعة على رقاع جغرافية واسعة. وبالاضافة إلى ذلك فان عددا قليلا منها فقط يتوفر على أجهزة كمبيوتر لبرمجة هذه الوثائق وحفظها وهو ما يحول دون استفادة الباحث الاستفادة التامة منها. وهناك مشكل آخر تشكو منه مراكز التوثيق في البلدان المصنعة وهو عدم توفر المعلومات والمراجع البيبليوغرافية المتعلقة بالبلدان الأجنبية بالقدر الكافي وهو ما لا يساعدهم على الاستفادة من خبرات زملائهم في البلدان الأجنبية.

ان حاجيات الباحثين في مجال التوثيق متعددة جدا وتتعلق خاصة بالمراجع البيبلوغرافية وبالمواضيع وبطرق البحث المتبعة من قبل الآخرين سواء الآنية منها أو المزمع القيام بها مستقبلا وصولا بالملتقيات والحلقات الدراسية وبنوك المعلومات.

وفي الوقت الحاضر لا توجد الا شبكة واحدة بامكانها ان تتلافى هذا النقص المتعلق بتبادل المعلومات الوثائقية على المستويين الوطني والدولي وهي شبكة كومنات

«comnet». أما بقية المراكز فهي ذات صبغة اقليمية مثل NORDICOM نورديكوم للبلدان الاسكندينافية أو ARABCOM أرابكوم لبعض الدول العربية أو CARIMAC كاريماك لبلدان الكرايب أو CECOM سيكوم لبلدان أوروبا الشرقية أو AMIC أميك لآسيا أو CESTI سيستي لبلدان افريقيا الناطقة بالفرنسية أو ACCE أ.س.س.أ. لبلدان افريقيا الناطقة بالانجليزية.

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية بالغة تساهم في عدم الاستفادة من المراجع على الوجه الأكمل وهي اختلاف طرق الفهرسة والتصنيف، كما نشير أيضا إلى الفوارق اللغوية واختلاف أهداف وغايات العاملين في مجال التوثيق والمستعملين بالنسبة إلى كل مركز مما يجعل مهمة التنسيق وتقديم الوثائق بصفة متجانسة أمرا صعب المنال.

ان الصعوبات التي أشرنا إليها تبرز صعوبة مهمة التنسيق التي تروم شبكة CIMNET القيام بها والتي في مقدمتها إعداد نشرية تعمم على كل المراكز ومحاولة بعث سكرتارية قارة للسهر على احترام المبادىء التي انشئت من أجلها الشبكة وعلى توحيد المعايير والمقاييس المستعملة في التوثيق.

تنوع اشكاليات البحث :

من البديهي أن يكون البحث في مجال الاتصال متعدد الأغراض والمواضيع.

وأغلب الدراسات في هذا المجال تتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والتربوية والسيكولوجية وغيرها. والبحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة لا تشذ عن هذه القاعدة.

فعلى المستوى النظري نلاحظ ان البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة لا تقتصر على مجرد إعادة انتاج النماذج السابقة. فالموضعية الحالية تتميز بنوع من الانتقاء على مستوى الاختيارات النظرية كما تتميز بعدم وضوح الحدود الفاصلة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال الشخصي.

وعلى المستوى المنهجي فان التمييز المتعارف عليه بين الأعمال الكمية والأعمال النوعية ينطبق أيضا على البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة. وإلى جانب هذه البحوث

الكمية التي ترمي إلى قياس النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية لتأثيرات التقنيات الحديثة، نلاحظ اهتماما بالدراسات التي تعنى بالنوعية. وبما أن تطبيقات وسائل الاعلام الجديدة ليست حتى اليوم محددة على أكمل صورة، وما زالت في طور الصياغة والاعداد فان المقاربات النوعية تسمح بملاحظة مزيد من الدقة في استعمال هذه الوسائل الجديدة ومدى تأثيرها. وقد تتضافر أحيانا التحاليل الكمية والنوعية في مشاريع البحوث حول التقنيات الحديثة.

ان دراسة الوضع الحالي للبحوث في مختلف أنحاء العالم تبرز وجود تفاوت كبير بين هذه المناطق. فقد شرعت البلدان المصنعة التي تتوفر لديها وسائل وامكانيات بشرية ومادية هائلة في القيام ببحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة. أما في البلدان النامية، التي ما زالت تفتقر إلى هياكل متخصصة في مجال البحوث، فان هذا النوع من الدراسات لم ينل بعد حظه من الانتشار.

وبفضل الجرود التي طلبتها اليونسكو من عدة بلدان تمثل مختلف مناطق العالم حول وضع البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة سواء التي تم الفراغ منها أو التي هي بصدد الانجاز، تمكنا من رسم لوحة شاملة للوضع الحالي للبحوث في العالم لا تخلو من اشارات ومعلومات مهمة عن طبيعة الصعوبات التي تواجهها هذه الدراسات.

ففي أمريكا اللاتينية نلاحظ ان مجال البحوث يشكو من نقص في التمويلات وهو ما يؤدي غالبا إلى توقف العديد من مشاريع هذه البحوث. فمن جملة الأربعين بحثا التي أحصيناها في هذه المنطقة لاحظنا أن نصف هذا العدد قامت به البرازيل وتأتي في المرتبة الموالية الأرجنتين ثم فينزويلا فالشيلي وأخيرا المكسيك. والاشكاليات المطروحة تتعلق خاصة بتأثير تقنيات الاتصال الحديثة على الصناعة وتأثير المعلوماتية على ظروف العمل ونادرا جدا ما تهتم هذه البحوث بالانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

وفي الكراييب فان هذا النوع من البحوث نادر جدا وعدده قليل، وما تم انجازه منها إلى حد اليوم كان متعلقا بوضع وسائل الاعلام وسياسات الاتصال. أما القارة الآسيوية فيبدو أن حظها كان أفضل من المنطقة السابقة ونلاحظ أن مواضيع البحوث التي جدت فيها كانت متعددة ومختلفة وتتعلق بوسائل الاعلام الجماهيرية والتقنيات الحديثة من أقمار

صناعية للاتصال والمعلوماتية وتأثيرها على العمل بصفة خاصة. غير أننا نلاحظ في هذه المنطقة وجود عدد كبير من الدراسات القطاعية التي تغطي مجالات متخصصة جدا وهي غالبا ما تكون مواضيع شهادات جامعية مثل الماجستير والدكتوراه. وتواجه هذه المنطقة أيضا نقصا في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المجال.

أما البلدان العربية فان الأولوية قد أعطيت في هذا المجال إلى الانعكاسات الثقافية لهذه التقنيات الحديثة، وتأثير التقاط برامج الخيال العلمي الأجنبية التي تبثها الأقمار الصناعية أو عن طريق الفيديو، على نمط العيش في البلدان العربية وتأثيرها على القيم التقليدية التي تشكل الشغل الشاغل للباحثين. وبخصوص بلدان أوروبا الشرقية فان هذه الدراسات كانت متفاوتة في التطور. وتعتبر مسألة ادخال التقنيات الحديثة في أجهزة الاتصال وتأثيرها على عمل المهنيين من أهم المواضيع المدروسة بعناية في هذه المنطقة. وهناك بحوث تجريبية أيضا حول تطور الفيديو والتلفزة عن طريق السلك وعن طريق القمر الصناعي وكذلك حول استعمال الكومبيوتر. وتحظى الدراسات في مجال التقنيات الحديثة للاتصال باهتمام الباحثين في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا. أما أوروبا الغربية فان البحوث فيها تمثل الأغلبية الساحقة من بين البحوث التي اعتمدتها اليونسكو. وهي تغطي في مجملها اشكاليات ومواضيع متعددة. ووضع البحوث في هذه المنطقة يختلف من بلد لآخر غير ان السمة الغالبة على هذه الدراسات هو تركيزها على الأبعاد التقنية للتكنولوجيات الحديثة وتأثيرها الاجتماعي من الناحية الاقتصادية أكثر من اهتمامها بالانعكاسات الثقافية والاجتماعية اذ ان هذا النوع الأخير من البحوث لا يحظى بتشجيع المراكز الممولة لهذه البحوث.

ومن ناحية أخرى فان التقنيات الحديثة كانت مناسبة لعديد من البلدان الأوروبية لاعداد برامج وطنية دراسية حول هذا الموضوع يشارك فيها باحثون من كل مراكز البحث أو من الجامعات. ومن بين هذه المبادرات تجدر الاشارة إلى برنامج حول تقنيات الاعلام والاتصال (PICT) ببريطانيا وبرامج البحوث في هولاندة وفلندة التي اهتمت بالانعكاسات الاجتماعية لتقنيات الاعلام وكذلك برامج جمهورية ألمانيا الاتحادية حول تقبل المجتمع للتطورات التكنولوجية، ومجموعة البحوث :

« الاتصال » «COMMUNICATION» بفرنسا ومؤسسة تنمية الوظيفة الاجتماعية «FONDESCO» باسبانيا بالاضافة إلى المؤسسة الأوروبية للاتصال بمانشستر وايدات «IDATE» بفرنسا التي تقوم بعديد من البحوث حول التقنيات الحديثة في مجال الاتصال في أوروبا.

لقد شرع الباحثون الأوروبيون في ارساء قواعد التعاون في مجال البحوث والدراسات عن طريق اصدار النشريات المشتركة وتكوين فرق للبحوث الاعلامية مثل فريق «EUROMEDIA REASEARCH GROUP» وقد لقيت هذه المجهودات تشجيع المجموعة الأوروبية المتمثل في اعداد برنامجها «FAST» (لبث وتقويم العلوم والتكنولوجيا) المخصص لتمويل البحوث حول مختلف مظاهر التقنيات الحديثة. وقد اعتنى أكبر جزء من هذه البحوث بالتأثير المستقبلي لهذه التقنيات الحديثة على صناعة .وسائل الاعلام في عشر بلدان من بلدان المجموعة الأوروبية.

ونظرا للطابع الدولي الذي ما انفكت تكتسبه وسائل الاعلام الحديثة من يوم لآخر، فان البحوث المقارنة أصبحت أمرا ضروريا وتعتبر اليوم احدى المصادر الرئيسية للتعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التقنيات الحديثة. ومن أجل ذلك فان تشجيع تعاون بين الباحثين التابعين لنفس المنطقة من ناحية وتشجيع تعاون المناطق فيما بينها من ناحية أخرى أصبح كلاهما أمرا ملحا حتى يمكن رسملة هذه الدراسات والبحوث واستثمارها والاستفادة منها.

ان هذا العرض الموجز يؤكد على اختلال في التوازن في مجال البحوث بين مختلف مناطق العالم، وضرورة معالجة هذا الاختلال. فالعدد الهائل من هذه الدراسات يتم في الدول المصنّعة، أما بلدان الجنوب التي تشكو من نقص في الهياكل وفي التمويلات فنلاحظ ان اهتمامها بالتقنيات الحديثة للاتصال لم يبلغ بَعْدُ المستوى المطلوب.

ومن هنا يبدو ضروريا مساندة البحوث في البلدان النامية ودعمها لأنه لا يجوز تهميش الباحثين في هذه البلدان، بل علينا أن نعمل على إدماجهم في الأوساط العلمية وفي أوساط البحث على المستوى الدولي حتى يتمكنوا من الحصول على معلومات ذات فائدة حول تقنيات الاتصال الحديثة التي بدأت تنتشر شيئا فشيئا في مناطقهم والتي تتطلّب القيام ببحوث علمية حولها.

إن رصد إشكاليات البحوث في مختلف مناطق العالم قد مكّننا من إعداد قائمة من الأسئلة تتعلق بالاقتصاد في استعمال نظم الاتصال الحديثة وخاصة بالمظاهر الدستورية والقانونية والرهان الثقافي والأبعاد الاجتماعية وانعكاساتها على المجال التربوي.

الفصل الثاني

انفجار الانتاج الاعلامي

كان نمو الانتاج الاعلامي الذي طبع عقد الثمانينات مذهلا جدا وكان مصحوبا بتحولات عميقة على الصعيد التقني والمؤسساتي والاقتصادي.

والواقع أن هذه التقنيات الحديثة أدت إلى تنويع البيئة التحتية للبث والاستقبال وكذلك انتشار الاتصال بجميع اشكاله : السمعي والبصري وبنوك المعطيات والبرمجة... وغير ذلك.

وأصبحت أنظمة الاتصال تحتل مكانة متزايدة الأهمية في الحياة الاقتصادية. وتعتبر هذه الثورة الجارفة التي عرفتها تقنيات الاتصال مصدر تحولات هيكلية أدت إلى اعادة النظر في النظام الاقتصادي للمؤسسات.

وفي البلدان المصنعة التي تعرف أكثر فأكثر بكونها «ما بعد المصنعة» أصبح قطاع الاعلام الذي يشمل : انتاج الاعلام ومعالجته وتوزيعه يشغل ـ حسب منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ما بين 25% و50% من اليد العاملة في تلك البلدان التي لم يقتصر هذا الوضع عليها فقط بل اكتسح أيضا بعض البلدان أوروبا الشرقية وآسيا على سبيل المثال.

وقد رافق هذه الطفرة في الانتاج بعث أنظمة سياسية واقتصادية جديدة ذات تأثير فعال على الاتصال الدولي.

ان تعقد الظواهر الناتجة عن تعدد تقنيات الاتصال الحديثة تستدعي اهتمام الباحثين، أما الاشكاليات التي تطرحها هذه التقنيات فهي بدورها متشعبة وتشمل جميع مجالات الاتصال.

ثورة في الاتصال السمعي البصري :

يفسر التوزيع الجديد الحاصل اليوم في مجال الاتصال السمعي البصري بعدة عوامل منها : ارتفاع كبير في البرامج وتلاشي احتكار محطات الاذاعة والتلفزة العامة وظهور استراتيجيات جديدة في مجال الاعلام واقتصاد جديد للاتصال. وترتبط وفرة البرامج جزئيا بالابتكارات التقنية الخاصة بالمعدات.

ومما يساهم أيضا في وفرة البرامج تزايد عدد الأقمار الصناعية التي ساعدت على توسيع مساحة البث وتحقيق أرباح على المستويين الاقليمي والدولي. فقد أطلق في بداية الثمانينات حوالي مائة قمر صناعي في مجال الاتصال. ومن ناحية أخرى فان اطلاق أقمار صناعية للبث الاذاعي المباشر مؤخرا في اليابان وبالخصوص في أوروبا (القمر الصناعي الفرنسي TDF 1 والقمر الصناعي ASTRA التابع للكسمبورغ والقمر البريطاني BSB) تبشر بطريقة جديدة للبث وبامكانية استقبال برامج متعددة. ويشهد الكابل (السلك) بدوره تطورا مذهلا، فشبكات التوزيع عن طريق الكابل ضاعفت قدراتها خمس مرات عما كانت عليه وبامكانها مستقبلا بث 35 برنامجا في نفس الوقت، وتزيد تحسين خطوط العودة في إثراء وتقوية هذه التقنية بوظائف حوارية ستسمح قريبا بظهور التلفزة ذات الأغراض المتعددة مثل عملية الشراء عن بعد. وما زالت البحوث متواصلة والتجارب حثيثة لارساء التلفزة الحوارية عن طريق الألياف الضوئية في عدة بلدان. وتبقى التلفزة عن طريق الكابل أكثر انتشارا في أمريكا الشمالية إذ بلغت نسبة اقتحامها للبيوت في أواخر الثمانينات 50% وفي كندا 65%، أما في أوروبا قد بلغت هذه النسبة 86% في بلجيكا و67% في هولندا و66% في اللكسمبورغ و25% في النرويج.

وعلى الصعيد العالمي فان أهم ثورة حصلت في ميدان الاتصال السمعي البصري تتمثل في انتشار الفيديو انتشارا مذهلا، فقد تمكنت هذه التقنية الحديثة من التسلل إلى كل الثقافات حيث أصبح جهاز الفيديو في كل بيت من الأجهزة العادية. وأكبر نسبة سجلتها هذه التقنية في مجال اقتحام البيوت كانت في بلدان الخليج العربي حيث غزت هنالك 75% من البيوت المجهزة بالتلفزة. وفي البلدان المصنعة فان هذه النسبة تتراوح ما بين 30 إلى 50% بينما تشهد بعض البلدان النامية هي أيضا نسبا متزايدة في تجهيز البيوت بالفيديو.

وهكذا يؤدي انتشار المعدات الحديثة ووفرة البرامج في القطاع السمعي البصري إلى انحلال التلفزة الرسمية وانحلال طرق البث الجماعي الأخرى. وهذا الانحلال يدعونا لاعادة النظر في خطط الاتصال التقليدي ويوفر أرضيات متميزة للبحوث والدراسات.

وفي أوروبا الغربية بالخصوص يشهد القطاع السمعي والبصري تحولات عميقة مرتبطة بنهاية احتكار القطاع العمومي. وأدت هذه الوضعية إلى تكاثر محطات البث على موجهة FM تكاثرا محيرا في السبعينات وأغلبها محطات تجارية.

ان مبدأ « اللاانتظام » ظاهرة يتم تطبيقه بناء على طرق قانونية ومؤسساتية محددة وخاصة بكل بلد يمكن دراسة كل حالة منها على حدة ويمكن أيضا ان يفضي ذلك إلى دراسات مقارنة. وتبين البحوث ان خوصصة القطاع السمعي البصري واخضاعه لمعايير السوق ومتطلباته يرافقهما عادة اعداد نظم تنظيمية جديدة تهدف إلى ضمان مصالح القنوات العمومية وتعديل المنافسة والاشهار واجبار تلك القنوات الخاصة على بث نسب معينة من البرامج الوطنية.

ومن ناحية أخرى فان خضوع القطاع السمعي البصري إلى ظاهرة « الاانتظام » تؤدي إلى تغيير عميق في ملامح هذا القطاع بصفة عادية وهو ما يؤثر مباشرة على قنوات التلفزة العمومية. وتبين الدراسات المتعلقة بالمشاهدة تراجعا كبيرا لقنوات التلفزة العمومية أمام القنوات الخاصة كما يحدث ذلك في فرنسا مثلا.

ويبدو ان تطور أجهزة الاتصال الوطنية ليس مرتبطا بتغيير النظم القانونية والمؤسساتية فقط ذلك ان البلدان التي لم تدخل أي تغيير على القطاع السمعي البصري تتأثر هي أيضا بنتائج التحديد في المجال التقني.

وإلى جانب هذا فان الاستقبال الفردي للبرامج الأجنبية بواسطة الهوائيات الدائرية يشهد تطورا كبيرا في بعض البلدان مثل بلدان الكراييب أو الجزائر. وتبقى هذه الظاهرة هامشية بالنسبة إلى انتشار الفيديو التي يقلص حسب بعض الدراسات من مشاهدة القنوات التلفزية الوطنية في بلدان الجنوب التي تجد نفسها في مواجهة منافس قوي. وهكذا نشهد كما هو ملاحظ ظهور نوع آخر من « اللاانتظام » الذي لا يؤثر في التشريع ولكنه في الحقيقة يحدث ثغرات في نظم الاتصال الوطنية.

وعلى المستوى الدولي يصبح الفضاء السمعي البصري الجديد مرتكزا لأسواق مربحة يرافقها ظهور منطق صناعي وتجاري جديد، وتوسيع للشبكة إلى ما وراء الحدود الوطنية. الا ان الدراسات الأخيرة أثبتت ان هناك استراتيجيات جديدة بدأت تظهر في الأفق ترمي إلى اعادة هيكلة المجموعات الاعلامية والتأكيد على التجميع.

وهناك جانب آخر لا بد من الاهتمام به لتوضيح مدى التطور الشامل الحاصل في قطاع الاتصال السمعي البصري وهو جانب التمويل ويتمثل التطور الحاصل في هذا الصدد في تنوع أشكاله إلا ان الاشهار يبقى مصدرا هاما لتمويل هذا القطاع. وتبين البحوث ان القطاع الاعلاني نفسه يخضع لعملية التجميع وما انفكت وضعية الشركات الأجنبية القوية تدعم مركزها فيه ونوع طرق تدخلاتها. والاستراتيجيات الجديدة في مجال الإشهار تتجه نحو صيغ مثل « التبني » SPONSORING للبرامج وحتى المقايضة BARTERING ان صاحب الاعلان هو الذي ينتج البرنامج كاملا ويوفره للقناة التلفزية. ويكشف تطوير الانتاج المشترك أيضا عن وجود طريقة تمويل أخرى تسمح بمواجهة التكاليف الباهضة لصناعة الأفلام واسعة الانتشار. وتمكن هذه الطريقة من تجمع المنتجين المنتمين إلى بلدان مختلفة. وعلاوة على ذلك فان التبرعات التي تقدمها المؤسسات الخاصة إلى شركات التلفزة بالكابل والتي تقدم خدمات خاصة (ثقافية أو دينية أو رياضية) أصبحت كثيرة الانتشار في أمريكا الشمالية.

ان هذه اللمحة الموجزة عن تدخل التقنيات الحديثة في قطاع الانتاج السمعي البصري توضح إلى أي مدى يتعرض هذا القطاع إلى تحولات عميقة على المستوى العالمي. وتؤكد أن تزايد وفرة البرامج يرتكز على عوامل ذات طبيعة تقنية ومؤسساتية واقتصادية تثير مجموعة من الأسئلة شرعت البحوث أخيرا في الاجابة عنها.

تقدم التلماتية :

أمام تكاثر الاعلام على المستوى العالمي فان الانتاج الاعلامي أصبح لا يحتل مكان الصدارة أمام تقدم الاعلام المتخصص. فالتقنيات الحديثة بفضل قدرتها على الاستيعاب ومعالجة المعطيات وبثها وتبليغها تساهم مساهمة فعالة في انتاج المعلومات وتبادلها على اختلاف أنواع هذه المعلومات من اقتصادية ومالية وعلمية وغيرها والتي تصبح في الآن

نفسه عاملا مهما في الاقتصاد العالمي. وهكذا فاننا نشهد اليوم توسيعا في مفهوم الاعلام الذي دخل جميع القطاعات والأنشطة. وهذا المنتوج الجديد للاعلام يرتكز في جانب كبير منه على تطور التداخل والترابط بين تقنيات الاعلام وتقنيات الاتصال عن بعد التي عادة ما نطلق عليها اسم التلماتية TELEMATIQUE.

والأبحاث في هذا المجال ما زالت حديثة وهي أقل تطورا من الأبحاث الخاصة بوسائل الاتصال الأخرى. غير ان البحث في هذا الميدان رغم حداثته بدأ يكشف عن جوانب ما انفكت تثير مشاكل تتعلق بالمفهوم العام لهذا النوع الجديد من الاتصال وتتعلق خاصة بالمنهجية التي يتوخاها. ان نمو المعلوماتية وتطورها خلال الثمانينات خلق وضعية جديدة تتميز بخاصيتين هامتين : سيطرة الشركات العابرة للحدود على هذا القطاع واختلال كبير في توزيع هذه التكنولوجيا الجديدة على المستوى العالمي.

لقد تمكنت صناعة المعلوماتية من فرض نفسها كصناعة عالمية ترتكز على تجانس كبير في انتاجها. وتقوم شركات متعددة الجنسيات غالبا بتصنيع التجهيزات التي تحتاجها هذه الصناعة مثل شركة IBM التي تمثل المرتبة العالمية الأولى والتي تمكنت في الواقع من فرض معايير دولية لانتاجها.

ومن ناحية أخرى فان ادخال المعلوماتية بصفة مكثفة للبلدان الرأسمالية المتقدمة يتناقض مع تأخر بقية بلدان العالم الأخرى في هذا المجال وخاصة البلدان النامية التي لا تمثل سنة 1984 حسب احصائيات هيئة المعلومات الدولية IDC سوى 6% من السوق العالمية في مجال المعلوماتية. هذا التوزيع المختل يلاحظ في بلدان آسيا التي لا تمثل الا 28% فقط والبلدان العربية 8% وافريقيا 5,3% بينما أمريكا اللاتينية 58% وما زالت مسألة التجهيزات من المعدات الخاصة بالمعلوماتية تثير مشاكل بين مختلف البلدان اذ يوجد اختلافات على مستوى المواصفات العالمية وعدم تناسق وتجانس في البرمجيات واللغات وعدم القدرة على حصر ذلك وإحصائه بصفة علمية. فبعض البلدان التي هي اليوم على طريق التصنيع مثل بلدان جنوب آسيا (الصين ـ هونغ كونغ ـ سنغافورة) تنتج أحجاما هائلة من معدات المعلوماتية ولكن نظرا لضيق سوقها الوطني فهي تعمد على التصدير وقد ساعدها على ذلك وضعها القانوني الدولي كمناطق للتجارة الحرة توفر اليد

العاملة المتخصصة لديها بتكلفة أقل مما في البلدان المصنعة الأخرى وهي عناصر تظافرت لتجعل منها أماكن مفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات لاقامة فروع بها.

أما البلدان النامية الأخرى فما زالت إلى اليوم عالة على غيرها من البلدان المصنعة في مجال توريد المعدات والبراجيات المعلوماتية ولذلك فان قطاع المعلوماتية لم يشمل إلى الآن إلا القطاع الاداري خاصة ذات الأطراف المركزية. غير ان هذا الاختيار الذي يعتمد المركزية أصبح غير مستقر بدخول الميكروكومبيوتر دخولا مكثفا وغير خاضع للمراقبة في هذه البلدان كما حدث في نيجيريا حيث يصعب اليوم دراسة آثار اقتحام الميكروكمبيوتر ولا انعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذا البلد.

وهكذا يتضح لنا ان انتشار المعلوماتية على المستوى العالمي ما زال يشكو اختلافا وتفاوتا كبيرا بين مختلف بلدان العالم سواء على مستوى التجهيزات أو على مستوى استراتيجيات الاستعمال والانتشار، وحتى على مستوى الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا المجال، فأغلب الدراسات التي تمت إلى اليوم اعتمدت تجارب البلدان المصنعة.

ورغم هذه العوائق فقد تم القيام ببعض البحوث حول هذا القطاع تعلقت بمسائل اقتصادية ومؤسساتية وقانونية. فاهتمت بعض هذه البحوث بدور ومكانة البلدان النامية في هذه المسالك الاعلامية ومساهمة البلدان الأقل نموا في عملية التبادل الاتصالي التي قد تفتح أمامها امكانيات الحصول على معطيات ذات طابع تقني وعلمي ما زالت إلى اليوم حكرا على البلدان المصنعة ومن شأنها أن تساعدها في عملية التنمية وبناء المجتمع الجديد. إلا ان الدراسات أثبتت بما لا يدع مجالا للشك تبعية البلدان النامية في هذا المجال إلى البلدان المصنعة ومما يزيد الطين بلة مساعدة التقنيات الحديثة على الحفاظ على هذه التبعية وبقائها ذلك ان هذه البلدان وهي مصدر المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية واستهلاك السوق وتنافس الشركات العالمية عليها، وان هذه المعلومات يتم نقلها وتبليغها ومعالجتها في البلدان المصنعة وغالبا ما تتم هذه العمليات بما يتوافق ومصالح الشركات العالمية أو على الأقل بما لا يضر بها. وبصفة عامة يمكن القول في آخر هذه اللمحة بان البحوث في هذا المجال ليست عديدة وهي ما زالت تتطلب عناية خاصة بل ومتزايدة وتستدعي القيام بتجارب ميدانية هامة لقياس آثار وانعكاسات دفق المعلومات خارج الحدود على النظم الاقتصادية لمختلف مناطق العالم.

عـصـر الـشـبـكـات :

ساهم الترابط المتزايد بين الاتصالات عن بعد والمعلوماتية وقطاع السمعي والبصري في الرفع بشكل واضح في عدد دورات نقل المعلومات التي بدأت تتحول أكثر فأكثر إلى شبكات.

وتشهد شبكات الاتصال الحديثة اليوم تحولا جذريا اذ تعتبر التقنيات الحديثة أولا وبالذات مصدرا لتحسين الشبكات التقليدية مثل ادخال الآلية على شبكة الهاتف والزيادة في امكانيات نقل المعلومات. وأضف إلى ذلك ان التقنيات الحديثة هي التي كانت وراء انشاء شبكات جديدة أخرى ذات طابع تقني كشبكات التلماتية أو البث الاذاعي المباشر ذات طابع اقتصادي أيضا مع ظهور هياكل جديدة للاستغلال والتصرف. وقد بدأت آثار وانعكاسات هذا العصر الجديد « عصر الشبكات » في الظهور ولربما كانت علامات تبشر بحدوث انقلابات هامة في المستقبل.

ومن بين هذه الشبكات الجديدة نجد شبكات « الفيديوتكس » التي تحتل مكانا هاما. فبفضل هذه التقنية الجديدة يصبح بامكان الميكروكمبيوتر المجهز بمودام modem بالوصول عن طريق شبكة الهاتف إلى بنوك المعطيات واتمام صفقات تجارية وتبليغ الرسائل الالكترونية. فشبكة الفيديوتكس توفر اليوم العديد من التطبيقات التقنية التي تقدم أجل الخدمات في المجال المهني وخاصة لرجال الأعمال والباحثين. فالشبكات المهنية (داخل المؤسسات وخارجها) ما انفكت تتطور وعددها يتزايد بسرعة وهي موضوع بحوث اقتصادية ترمي لدراسة آثارها وانعكاساتها على حياة المؤسسات (انتاجية، اداء، تنظيم داخلي) وعلى التحولات التي تنجر عنها على مستوى العمل (تطور مواطن الشغل، التنقيص من الموظفين الخ...) وأسفرت البحوث في هذا الميدان على نتائج متنوعة ولكنها تتفق جميعا على ان هذه الشبكات تؤدي إلى طرق جديدة في التصرف وفي نشر المعلومات ذات الطابع المهني المختص.

كما عمت فائدة هذه الشبكات الجديدة البيوت أيضا اذ أصبح جهاز التلفزيون يمثل بنك معلومات بفضل ظهور التيليتكس الذي يبث عن طريق الموجات الهرتزية والذي يمكن بفضل استعمال آلة لرفع الشفرة من الحصول على معلومات عامة مثل الأخبار والتوقعات الجوية ومعلومات حول الحفلات.

غير ان هذه الخدمات ما زالت غير حوارية وما زالت مقتصرة على بعض البلدان المصنعة فقط. أما التلفزيون بالكابل فهو على العكس من ذلك يفتح عهدا جديدا هو عهد التلفزة الحوارية التي تقدم خدمات متعددة وتمكن المشاهد من التحاور مع مركز البث وتمكنه من القيام بالشراء عن بعد والتعليم عن بعد، ولقد أصبحت هذه الشبكات الجديدة تمثل اليوم أسواقا جديدة مربحة جدا تجلب إليها الشركات الكبرى وتسمح بظهور منطق صناعي وتجاري جديد.

وقد أثبتت البحوث بما لا يدع مجالا للشك بان توخي نظم الاتصال عن بعد لمبدأ « اللاانتظام » لم يكن له انعكاسات واثار على البلدان التي تطبق هذا المبدأ فقط بل نراها تؤثر على التبادل الدولي بادخال قواعد جديدة في التصرف وفي نظم التسعير مما تدخل اضطرابا على المنافسة الدولية.

وهكذا فان شبكات الاتصال الفضائية العابرة للقارات قد تأثرت كثيرا بدخول الباعثين الخواص في هذا المجال مثل القمر الصناعي الأمريكي PAN AM SAT أو اللكسومبورغي ASTRA وتوسع سوق الاتصالات الفضائية عن بعد والمكان الذي احتله نقل المعطيات والخدمات المهنية هي مصدر منافسة شديدة بين مختلف الباعثين خاصة الأمريكيين منهم وهو ما ساعد على تخفيض أسعار خدمات هذه الأقمار الصناعية.

ان تقنيات الاتصال الحديثة تؤدي إلى التوسيع في الفجوة بين البلدان المصنعة وبين بقية بلدان العالم. فأغلب التبادل الاتصالي يتم حسب المثلث المركب من أمريكا الشمالية واليابان وأوروبا الغربية. وهذه البلدان هي أهم البلدان المصدرة والمستوردة للمعدات والبرامجيات. فرقم معاملات الشركات متعددة الجنسيات مع هذه البلدان يبلغ 80% من رقم معاملاتها العام. أما بقية البلدان الأخرى فهي تتعامل بطرق مختلفة مع هذه الشبكات وخاصة مع التقنيات الحديثة بصفة عامة. فنجد بعض بلدان في أوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية الأخرى منفتحة تماما على هذه التكنولوجيات بينما نجد عددا لا يستهان به من هذه البلدان ما زال يجرى التعامل معها بحذر ولربما بصفة هامشية.

ان الوضعية العالمية في هذا المجال تسير نحو زيادة في التعقيد والتشعب. فهذه الشبكات الجديدة هي اليوم موضوع مناقشة شديدة بين مجموعات الاتصال الكبرى في

العالم والحرب قائمة بينها لاكتساب فضاءات تجارية أكبر. وأصبحت هذه الشبكات متشابكة وأكثر تعقيدا وهي بذلك تساهم في تداخل النظم الاقتصادية وفي توقف بعضها على بعض وهي بذلك تثير مسألة تداخل اقتصاد البلدان التي تعتمد اقتصاد السوق مع اقتصاد البلدان الأخرى التي تعتمد الاقتصاد الموجه.

وإن الأهمية التي اكتسبتها هذه الشبكات على المستوى العالمي تبدو اليوم من الخصائص الأساسية في التطور الحالي والمستقبلي لقطاع الاتصال وتؤدي إلى « جغرافية اتصالية » جديدة تستحق مجهودا مدعوما في مجال البحوث.

الـفـصـل الثـالـث

المسائل القانونية والسياسية الجديدة

ترافقت عملية انتشار الاعلام بتحولات عميقة تعلقت بطبيعة هذا المجال وبالتالي وضعه القانوني. ويسير هذا الانتشار الاعلامي في تناغم مع تزايد المبادلات الخفية التي تخترق الحدود وتفلت أكثر فأكثر من رقابة الدول. كما قلب ظهور التلفزة العابرة للحدود مبادىء السيادة الوطنية. وازدياد تشعب شبكات الاتصال على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية يطرح تحديات حقيقية لرقابة الهيئات القانونية. ويندرج تقدم الاعلام المستمر اليوم في عملية واسعة النطاق للتسويق بالاضافة إلى نزعة للتقليل من الخدمات العامة وفرض أشكال جديدة للمنافسة التي تؤثر على توازن التعاون الدولي.

وتشهد اليوم أنظمة الاتصال في أهم البلدان الغربية اضطرابا قويا سواء في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الاذاعة والتلفزة. ويبدو أن ذلك راجع إلى تقلص تدخل الدولة في قطاع الاتصالات حيث أصبح السوق هو المعدل الوحيد في عملية التسويق. وتقوم أنظمة الاتصال في البلدان المصنعة على مبدأ الاحتكار والحال ان التطور الاقتصادي وظهور تقنيات حديثة أحدث اختلالا في النظم القائمة ومما دعا إلى إعادة النظر في التنظيمات القانونية القديمة، وهكذا فان التداخل المتزايد بين تقنيات المعلوماتية وتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية وضع وجها لوجه قطاعات كانت تسيرها تقليديا نظم وقواعد مختلفة.

وتطبيق مبدأ « اللاانتظام » على نظم الاتصالات عملية متشعبة تشمل اشكالا قانونية وتراتيب تطبيقية مختلفة باختلاف البلدان. وقد تجسم ذلك في تفكك الاحتكارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية مثلما لـ : ATT سنة 1984 وإعادة النظر في انتلسات INTELSAT في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال وNTT في اليابان (الهيئة العامة للهاتف والتلغراف باليابان) وخوصصة أجهزة عمومية للاتصالات

السلكية واللاسلكية كما حدث في المملكة المتحدة مع TELECOM. وأسفر الغاء الاحتكار العمومي الذي تقوم على أساسه أغلب أنظمة المواصلات السلكية واللاسلكية في البلدان الأوروبية الغربية عن بعث قنوات تلفزية تجارية وقنوات « بمقابل » واذاعات وتلفزات محلية، كما أدى هذا الالغاء إلى تكوين هيئات مستقلة للرقابة على غرار « كابل أوتوريتي » «CABLE AUTHORITY» بانجلترا والمجلس الأعلى للاعلام السمعي البصري بفرنسا.

ومن ناحية أخرى فان مجال الاتصال بدأ يكتسي أكثر فأكثر الصبغة الدولية نتيجة لتطور التقنيات ـ الأمر الذي ساعد على تخطي الحدود وتجاوزها ـ وبروز مجموعات صناعية كبيرة، وكل هذا يتطلب اقرار نظم جديدة سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الوطني. وعلاوة على ذلك فان بروز شبكات الموجات العريضة في المستقبل القريب وظهور التلفزة ذات التقنية العالية تطرح أمامنا تحديات جديدة تدعونا لاعادة تنظيم التشريعات القائمة حاليا في مجال الاتصال وهي بذلك تتجاوز مجرد الاختيارات التقنية لتصبح المسألة متعلقة باختيار نوع المجتمع الذي نعيش فيه.

فالانفجار الاعلامي يحدث اذن واقعا جديدا يستدعي اهتمام الدول والمجموعة الدولية ويثير مشاكل متعددة ويطرح التساؤلات التالية :

مسألة التحكم : أصبح اليوم التحكم في التقدم التكنولوجي من الأشياء الصعبة نتيجة للغزو الفوضوي للمعدات والبرمجيات في مجال المعلوماتية والاتصال والقطاع السمعي والبصري في أغلب بلدان العالم وتبدو اليوم كل المحاولات الرامية إلى وضع مخططات لتحقيق تنمية متناسقة ومتجانسة في هذا المجال غير ملائمة. ولربما غير ذات جدوى.

مسألة الأمن : ان تشعب مجال الشبكات الكبرى للاتصال وخصوصا الشبكات ذات الموجات العريضة التي تقوم بايصال أنواع مختلفة من الاشارات، جعل هذه الاشارات قابلة للاختراق أكثر فأكثر. ويزيد ترابط الأنظمة من هشاشتها وكل اضطراب أو خلل في نقطة معينة يمثل في حد ذاته أخطارا كبيرة ذات انعكاسات متتالية. وبالاضافة إلى هذه النواقص الفنية يمكن أن نشير إلى اخطار ذات طابع اجرامي تتمثل خاصة في امكانية الغش عن طريق المعلوماتية أو تحطيم وافساد عن بعد لنظم كبرى للمعطيات المعلوماتية.

مسألة السيادة الوطنية : أصبحت الشبكات الجديدة للاتصال الدولي مترابطة بصفة متزايدة وهي بذلك تتجاوز الحدود وتتخطاها بسهولة وهي بذلك تفتح فضاءا جديدا للاتصال.

ويستدعي تدفق المعطيات العابرة للحدود والتلفزة بدون حدود اعادة النظر في مفهوم السيادة الوطنية التي تأثرت باتساع مجال دائرة تنقل الاعلام عبر العالم وقد طرحت هذه المسألة على أنظار الهيئات الوطنية المختصة وهو يستدعي تعزيز التشاور الدولي.

تلك هي اذن المسائل الكبرى التي تطغى على اشكالية البحث في الجوانب القانونية المتعلقة بالتقنيات الحديثة للاتصال. وقد أصبحت الدول والمجموعة الدولية على حد سواء تواجه أوضاعا غير مألوفة ومتشعبة جدا. ولا فائدة هنا من الدخول في تفاصيل النقاش ومحتوى النصوص القانونية التي تستحق لوحدها بحوثا خاصة فالأمر اذن يتعلق بتشخيص المسائل القانونية والسياسية الهامة التي تثيرها التقنيات الحديثة. ولا بد من الاشارة أيضا إلى « مسألة الفرصة في مجال المعلوماتية وفي القطاع السمعي البصري وإلى أبعادها الدولية وأخيرا فانه يتحتم النظر في الأسس الفلسفية والسياسية للرهانات القانونية.

الأبعاد القانونية والمؤسساتية :

تطور التدويل المتزايد لنظم الاتصال بصفة تكاد تكون تلقائية وكشف عن عدم ملائمة النصوص القانونية الحالية المخصصة لمراقبة هذا النشاط. ذلك ان طبيعة المعدات الحديثة تمكن من الافلات من النظم التقليدية التي كانت تسير وفقها أنظمة الاتصال. كما تزامن تطور التقنيات الحديثة مع غياب، يكاد يكون عاما، للاحكام القانونية التي تم تداركها لاحقا بالمصادقة التدريجية على نصوص قانونية على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية. غير ان هذه النصوص الجديدة ليست كافية لتحيط بكامل المشاكل المطروحة الا انها تبدو بمثابة العناصر الأولى لتقنين دولي جديد للاعلام. وتطرح مسألة حماية البرامجيات مشاكل قانونية جدية مرتبطة بطبيعة هذا الانتاج الذي يمكن أن يصنف تصنيفات مختلفة : حقوق المؤلف ـ البراءات ـ العلامات المسجلة ـ الأسرار التجارية.

وقد قامت الدول المصنعة الكبرى بتنظيم نظام حقوق المؤلف على البرامجيات. فمنذ سنة 1980 صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على قوانين جديدة تتعلق بهذا الميدان وكذلك الشأن بالنسبة لليابان وانجلترا وفرنسا وألمانيا الاتحادية.

ويثير تطبيق القوانين بحقوق التأليف على البرامجيات ـ حسب تقرير اليونسكو عن الاتصال في العالم ـ جدلا لأصول معاهدة برن الدولية لحقوق المؤلف والتي بالنسبة لها لا يمكن حماية حقوق التأليف إلا متى كانت البرامجيات واضحة وقابلة للقراءة من قبل جميع الناس، وهذا أمر قلما يحدث. وتبقى مسألة ضبط نصيب الابداع الفردي من انتاج البرامجيات قضية مطروحة. وعلاوة على ذلك فان بقاء مشكلة التجاوز المحتمل لحقوق المؤلف بغية حماية أنظمة البرامجيات يمكن أن تؤدي إلى احتكار للمعدات منافية للقوانين.

ونتبين من هذه اللمحة الموجزة حول ما يثار حاليا من جدل ان حماية البرامجيات تدعو إلى اجراء بحوث بهدف ضبط القوانين على الوجه الأفضل. لقد تم في عديد من البلدان النظر في مشكلة القرصنة في المجال السمعي البصري والمتمثلة في استنساخ غير شرعي للاشرطة السمعية أو لافلام الفيديو فوضعت نصوص قانونية لمنع هذه الممارسات وردع المخالفات وقد انعقد في باريس سنة 1986 اجتماع مشترك بين المنظمة الدولية للملكية الفردية OMPI والمنظمة العالمية للعلوم والتربية والثقافة تمت خلاله المصادقة على قرار يقضي بتشجيع الدول الأعضاء على اصدار تشريعات وطنية تضمن احترام حقوق ملكية المؤلفين والمبدعين في المجال السمعي البصري مثلما تنص عليه الاتفاقيات الدولية وفي سنة 1988 أصدرت اللجنة الوزارة الأوروبية توصيات تتعلق بالاجراءات الهادفة إلى مقاومة القرصنة في ميدان حقوق التأليف وفي مجال النسخة الصوتية السمعية الخاصة. وقد أصدر عدد كبير من الدول جملة من التشريعات في هذا الاتجاه غير ان انتشار النسخ غير الشرعية أخذ أبعادا هامة في العالم باسره.

وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فان تكاثر الشبكات ادى إلى انقلاب الوضعية السائدة في هذا القطاع رأسا على عقب مما دعا الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مراجعة القوانين بها حاليا. وستمكن التدابير الجديدة التي اتخذت في اجتماع « مالبرن » باستراليا سنة 1988 الذي صادق على أول « اتفاقية دولية حول الشبكات والخدمات الشاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية » من حماية ترابط الشبكات بعضها ببعض واقامة شبكات للخدمات الخاصة، وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في جويلية 1990.

ومن ناحية أخرى تبقى مسألة الوضع القانوني للتبادل عن طريق التلماتية الذي كان موضوع مفاوضات في صلب GATT الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي انعقدت بالاوراغواي سنة 1986 وما زال الخلال قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية التي تساند التبادل الحر وتدعو إلى ابرام اتفاقية متعددة الأطراف حول التحرير الشامل لهذه الخدمات وبين بقية البلدان الأخرى التي ترى في هذه العملية تهديدا لسياداتها ولثقافاتها الوطنية.

إن كل هذه المشاكل المطروحة ذات الطبيعة القانونية لا يتم النظر فيها على المستوى الدولي فقط بل نراها تستأثر أيضا باهتمام المجموعات الاقليمية كبلدان أمريكا اللاتينية ومجموعة الوحدة الأوروبية والمجموعة الافريقية وغيرها التي ما انفكت تتداول حول هذه المسائل وتتخذ التوصية تلو التوصية والقرار تلو القرار.

ان تزايد النشاط الاتصالي وتكاثره كان دائما مشفوعا بمحاولات لتقنين سوق الاتصال الجديد غير ان اعداد اطار قانوني دولي جديد يمكن من مراقبة قطاعات الاعلام المختلفة ما زال من الأمور المتشعبة والمعقدة جدا والتي ما زالت تتطلب البحث والدراسة.

القرصنة في مجال المعلوماتية والفيديو :

تسببت المنتوجات الصناعية في ميدان الاتصال في حصول انتهاكات عديدة للاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وتقدر الخسائر المسجلة في ميادين الموسيقى والكتاب والفيلم والبراجية بالمئات من الملايين من الدولارات الأمريكية.

وانتشرت هذه الظاهرة في كامل جهات العالم اذ أصبح الحصول على نسخة غير شرعية في هذه المجالات عملية بسيطة وسريعة سمح بها التقدم التقني إلا ان هذا العمل « الاجرامي » يكتسي أشكالا مختلفة مما يدعونا إلى التمييز بين النسخة المعدة لاغراض خاصة وبين النسخ المزورة التي أصبحت تنتج في شكل شبه صناعي لاغراض التسويق.

وفي قطاع المعلوماتية تتعرض البراجية لعملية التزوير الآلي الذي يمارس بصورة صناعية في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد لحق ضرر كبير بمبدعي وصانعي البراجية الأصلية من جراء مسالك توزيع هذه المنتوجات التي قد تكون لها أحيانا تفرعات دولية.

ويتضح اليوم ان الاجراءات القانونية المتخذة للقضاء على القرصنة في مجال المعلوماتية لم تكن لها الفاعلية المطلوبة مما حدا بالعديد من البلدان بسن جملة من القوانين قصد حماية الملكية الفكرية البرامجية.

وقد أجريت بحوث في هذا الصدد لتحليل المصاعب التي أسفر عنها تطبيق نصوص هذه القوانين.

وفي البلدان المتشعبة فالوضع يبدو متشعبا ومعقدا، وقد بينت دراسات أنجزت بمساعدة اليونسكو في خمسة بلدان (استراليا وماليزيا والهند والفلبين وسريلنكا) انه رغم ما تضمنته هذه النصوص من أحكام قاسية ضد المخالفين فان تطبيق هذه النصوص كان أمرا صعبا نظرا لبطئها وتكلفتها التي تتجاوز أحيانا امكانيات البلدان المعنية أضف إلى ذلك ان هذه الاجراءات كانت مخصصة أساسا لخدمة مصالح المستحقين الأجانب اذ ان أغلب البرامجيات مستوردة.

وهكذا فان القرصنة في مجال المعلوماتية تبقى متواصلة في غياب مراقبة فعلية وناجعة.

وتبين البحوث ان التجارة العالمية للبرامجية في مجال المعلوماتية تتم في اتجاه واحد اذ تقوم البلدان المصنعة بتصدير منتوجاتها إلى البلدان النامية. وقد ساعدت أسعار البرامجية التي غالبا ما تكون مرتفعة على خلق سوق موازية وبالتالي شجعت على التزويد.

أما القرصنة في مجال الفيديو فهي تعد شكلا آخر من أشكال تأثير التقدم التقني، وهذه كذلك ظاهرة واسعة النطاق على المستوى الدولي. ويرتبط الانتشار الفوضوي وغير المراقب للنسخ غير الشرعية للافلام باتساع مجال سوق الفيديو الذي عرف تطورا سريعا خلال العقد الأخير.

إلا ان الاجراءات القانونية المتخذة لاصلاح هذا الوضع لم تمكن من القضاء على القرصنة في هذا المجال ولا تزال النسخ غير الشرعية لأفلام الفيديو تمثل القسط الأكبر في أسواق أمريكا خاصة. غير ان هذه الصعوبات لم تمنع بعض البلدان من ايجاد حل لهذه المعضلة يتمثل في توظيف معلوم على أشرطة الكاسيت الخالية من أي تسجيل على أن

تعود عائدات هذا المعلوم إلى منظمات المستحقين. ويبدو أن المتضرر الرئيسي من عمليات التزوير هذه هو قطاع توزيع الأفلام الذي تأثر تأثرا كبيرا نتيجة للتوزيع المسبق وغير الشرعي لنفس الفيلم عن طريق الفيديو. والخسائر التي تنجر عن عدم اقبال الجماهير على قاعات السينما كانت هامة جدا بدليل غلق عديد من دور السينما مثلما وقع في الأردن من جراء غزو الفيديو وتسجيلاته المزورة.

أما تأثير قرصنة أفلام الفيديو على مشاهدة التلفزة فكان ملموسا اذ عرفت التلفزات الوطنية بالبلدان النامية مصاعب متزايدة حيث هجرتها الجماهير لفائدة الفيديو، حتى المجهودات التي تبذلها هذه التلفزات قصد استقطاب اهتمام هذه الجماهير من جديد عن طريق اقتناء مسلسلات تلفزية من الخارج مثلا فقد أعاقها التوزيع المسبق لهذه المسلسلات في كاسيت فيديو. وفي نفس الوقت تضررت السوق الاشهارية بالتلفزة نتيجة عزوف الجماهير عنها.

خلق تطور قطاع الفيديو انعكاسات عديدة وأقامت هذه التقنية الحديثة روابط متشعبة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي لها صلة بوسائل الاعلام (سينما ـ تلفزة ـ اشهار) وفي هذا الوضع الحالي حالت صعوبة تسليط الرقابة على هذا الصنف من وسائل الاعلام دون تحقيق الفعالية المرجوة. ولم تتوصل النصوص القانونية إلى حد الآن على القرصنة. بيد أن قطاع الفيديو يوفر موارد مالية ذات بال لتطوير قطاع صناعة الأفلام لأن تجميع العائدات المترتبة من حقوق المؤلفين يشكل أفضل وسيلة للنهوض بصناعة الأفلام وتساعد على تنمية الابداع في المجال السمعي البصري. فالمنافسة في هذا المجال يمكن أن تشكل عنصر تكامل لفائدة مختلف وسائل الاعلام.

فالمسألة القانونية اذن تشمل رهانات ذات طابع اقتصادي وحتى ثقافي وهي رهانات حاسمة بالنسبة لمستقبل حضارة الصورة على المستوى الدولي بصفة عامة.

القانون وتصور الاعلام :

لقد سمح اتساع المشاكل التي تطرحها مسألة اعداد الصيغ القانونية المناسبة لتطوير التقنيات الحديثة بفتح مجال واسع للبحث.

وتندرج النصوص القانونية الجديدة التي تم اصدارها في شكل اتفاقيات ومعاهدات تراتيب وتوصيات وتوجيهات، أو التي هي بصدد الاعداد والدرس على المستوى الدولي أو الاقليمي أو الوطني في اطار محاولة فتح أو تنظيم سوق اعلامية في أوجه التطور.

وأدى تكاثر التجهيزات وهياكل البث والاستقبال في حقل الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع السمعي البصري إلى تزايد الدفق الاعلامي، الأمر الذي يطرح جملة من المسائل الجديدة ذات الطابع القانوني.

ويتميز التوجه الحالي بانتشار شبكات تزداد تشعبا وتعقدا من يوم لاخر وبالاتجاه نحو التسويق الكلي للاعلام.

وأمام ما تشهده أنظمة شبكات الاتصال من تطور برزت تصورات قانونية مختلفة بشأن قطاع الاعلام. وحسب التفسير القانوني للاعلام الذي جاء في أحد القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان فان الاعلام والتبادل التلفزي يندرجان في اطار تقديم الخدمات.

ومن جهة أخرى أدرجت مسألة حرية تنقل الاعلام على جدول أعمال عدة منظمات دولية التي تدرس اليوم مسألة البث الاذاعي فهل يعتبر من الخدمات وبالتالي فيجب ان ينعم بحرية التنقل. ويظل الحل قائما بين المتمسكين برأي أو سياسة « دعهم يعملون » الذين يرون أن التبادل الحر شبيه لمفهوم الحرية الاقتصادية الديموقراطية. وبين أنصار تقنين حرية تنقل الاعلام قصد ضمان احترام التعددية وتبادل أكثر توازنا للاعلام بين مختلف جهات العالم.

والاقرار بهذا الرأي أو ذاك لم يبق متجمدا اذ أثيرت في صلب المجموعة الدولية مواقف شبه مركزة ومتنوعة حسب القطاعات التي يدور حولها النقاش. ويشهد الحوار الذي يدور حول النظام الدولي الجديد للاعلام والاتصال حاليا تطورا نحو مواقف أكثر واقعية قصد النهوض بدفق الاعلام عبر القارات من جهة وقدرات البلدان النامية في مجال الاتصال.

وتطرح مسألة تقنين أنشطة الاتصال الدولي كذلك مشكلة الخلافات بين الهيئات الدولية والاقليمية والوطنية. فقد تتعارض أحيانا الأحكام التي تسن على المستوى الدولي

مع الاجراءات الوطنية في ميادين متنوعة. وقد برز للعيان في عديد من الجهات ـ بما فيها المجموعة الأوروبية ـ تعارض في وجهات النظر حول السياسة الاعلامية والمبادىء التي تمت المصادقة عليها حول حرية تدفق الاعلام. فالمسألة المتعلقة بتطبيق الترتيبات المصادق عليها دوليا مثلا تبقى معلقة.

ان التقنيات الحديثة في مجال الاتصال مهيأة أكثر من غيرها لمخالفة النصوص القانونية وخير مثال على ذلك التطور الذي شهده قطاع المعلوماتية والفيديو. ومن جهة أخرى سيفتح التوسع المتوقع في مجال الاستقبال المباشر للبرامج التي وقع بثها عبر الأقمار الصناعية ثغرات في التشريعات الوطنية اذ سبق ان حصل عدم احترام هذه التشريعات من قبل التلفزات التجارية في حالات كثيرة. وتعزى هذه الثغرات في جزء منها إلى الضغط الناتج عن المنافسة وإلى الطلب المتزايد على البرامج.

وأخيرا ضاعف التطور الذي شهدته شبكات الاتصال من الترابط بين الأمم وطرح المسألة الأساسية المعلقة بازالة طابع الاقليمية عن الاتصال. ان الرهانات التي تطرحها التقنيات الحديثة معبرة جدا وتتعلق بمسائل الأمن والمحافظة على المصالح الاقتصادية وحماية الحريات الفردية. ولهذا الغرض فقد وضعت بصفة تدريجية نصوص قانونية دولية تساعد على سد الثغرات التي خلفتها النصوص القانونية المعمول بها عند انتشار التقنيات الحديثة دون ان تناقش مجموع المشاكل المطروحة وتظل بحاجة إلى الدرس والبحث.

يشهد اليوم الاتصال الدولي حالة غليان لم يسبق لها أن شهدتها من قبل تتميز بظهور منطق جديد تسير وفقه صناعة مسالك الاتصال وتسويقها. ويفرض هذا الوضع إجراء مشاورات دولية واسعة النطاق للحفاظ على التوازن بين الجهات وصيانة حقوق البلدان الأكثر فقرا في مجال الاعلام وضمان احترام المبادىء الأساسية للتعاون الدولي، اذ أصبحت الحاجة متأكدة لتطوير الدراسات القانونية حول هذا الموضوع للمساعدة على تحديد هذه المسائل ومعالجتها.

الـفـصـل الـرابـع

الرهانات الثقافية لتقنيات الاتصال الحديثة

التأثيرات الثقافية لوسائل التوزيع الجماهيرية عديدة وتشكل أحد العناصر الفعالة في البحث حول مسائل الاتصال على المستوى الدولي. ان تكاثر عرض البرامج اليوم ووفرتها وتنوع وسائل الالتقاط الناتج عن تطور تقنيات الاتصال الحديثة (الأقمار الصناعية، فيديو وغير ذلك...) أدى إلى نمو متسارع في الأفق الدولي لمنتوجات القطاع السمعي البصري، وترتب عن ذلك وضعية جديدة تدعو إلى الاهتمام والعناية والدرس.

استأثر تداول أجهزة الاتصال وانتشارها منذ السبعينات باهتمام الباحثين في مجال الاتصال الذين أشاروا إلى ان انخرام التوازن في تبادل المنتوجات الثقافية من الشمال نحو الجنوب هذا من النتائج المباشرة للحوار حول نظام عالمي جديد للاعلام والاتصال.

فالسيطرة الواضحة للتجهيزات المستوردة من الغرب في مجال التبادل الدولي تثير تساؤلات أساسية حول مدى تأثيرها على مختلف الثقافات القومية. ويعتبر انتشار هذه المنتوجات في العديد من بلدان العالم من عوامل تسطيح الثقافات وتهديدا بالتلاشي والزوال للمحلية منها وفي المقابل تساعد تقنيات الاتصال الحديثة على بروز أشكال جديدة للثقافة، لا تزال معمورة، متولدة من تفاعل القديم والجديد مما يدعو إلى البحث والدراسة.

ومن ناحية أخرى فان مسألة نقل التكنولوجيا يتطلب أيضا اجراء بحوث شاملة للعديد من الاشكاليات في المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السياسية.

العودة إلى قضية « الامبريالية الثقافية » :

ان الرهانات الثقافية للاتصال الدولي تم تحليلها انطلاقا من دراسة تدفق منتوجات الاتصال الجماهيري في مختلف مناطق العالم. وقد مكنت دراستان كميتان ــ ساعدت

اليونسكو على انجازهما ـ من رصد النتائج الاجمالية للانتشار العالمي للبرامج الاعلامية والحصص التلفزية. وقد أصبحت نتائج هذه الدراسات معروفة، لكن من المفيد التذكير بصورة اجمالية بالعناصر الأساسية.

فقد أكدت دراسة سنة 1983 النتائج الأساسية للمعطيات التي تم الحصول عليها قبل عشر سنوات، ففي القطاع التلفزي يتواصل التبادل الدولي حسب تيار يكرس سيطرة البلدان الكبرى المصدرة على بقية العالم. وتعيد الدراسة أن أغلبية البرامج المستوردة مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل أوروبا الغربية ومن اليابان (وبالنسبة إلى هذا البلد الأخير فالأمر يتعلق بالصور المتحركة).

كما تؤكد الدراسة أن سيطرة البرامج التي تنتجها الولايات المتحدة لا جدال فيها. وكانت تمثل سنة 1983 أكثر من 40% من البرامج التي تستوردها أوروبا الغربية وأكثر من 3/4 من جملة البرامج التي تستوردها أمريكا اللاتينية وتفيد الدراسة أيضا أن أغلب البرامج التي تستوردها الدول الافريقية الست التي شملتها الدراسة من بلدان الشمال هي الولايات المتحدة الأمريكية أساسا ومن المملكة المتحدة.

على أن دراسة سنة 1983 تكشف أيضا تقدما ملموسا لتطور التبادل الاقليمي عن طريق الأقمار الصناعية وقد ساعدت التقاليد الراسخة بين بلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية على تحقيق هذا التبادل، اذ أكثر من 40% من البرامج الأجنبية التي تبث في هذه البلدان متأتية من هذه المناطق. ومن ناحية أخرى فان ثلث البرامج التي تستوردها الأقطار العربية مصدرها العالم العربي. وفي نفس السياق فان مصدر 10% من البرامج التي تستوردها بلدان أمريكا اللاتينية هو من نفس المنطقة الجغرافية.

وبالرغم من أهمية التبادل الاقليمي فان الوضع الحالي يتسم باستمرار اختلال التوازن في نسب تدفق البرامج بين الأمم والمناطق كما ومصدرا. وهكذا فان اختلال التوازن شمال جنوب يضاف إليه اتساع الهوة بين الشرق والغرب اذ ان بلدان أوروبا الشرقية تستورد أكثر من 2/3 البرامج الأجنبية من بلدان غير اشتراكية وفي المقابل لا تستورد بلدان أوروبا الغربية سوى 3% فقط من برامجها من البلدان الاشتراكية.

أما فيما يخص تدفق الافلام السينمائية فان الوضع ينسجم مع التيار السائد وبالرغم من تعاظم انتاج الأفلام الاسيوية (علما بأن الهند واليابان هما أهم المنتجين في العالم بالنسبة إلى عدد الأفلام) فان الأفلام الأمريكية وتليها في المرتبة الأفلام الغربية تشكل أكثر من 80% من الأفلام المشتراة من البلدان غير الاشتراكية. وتفيد الدراسة ان الأفلام الآسيوية قلما تسجل حضورا يتعدى الساحة الوطنية أو الاقليمية.

وتنعكس الاتجاهات الكبرى التي سبق بيانها تبادل الأخبار التي تؤمنها بنية عالية كبريات وكالات الأنباء التي تزود البلدان النامية بأهم نسبة من الأخبار.

وتم تسجيل بعض التقدم في تبادل الأخبار على المستوى الاقليمي وخصوصا بين بلدان الكرايبب وبين الأقطار العربية وفي آسيا حيث سهلت مؤسسة الاتحاد الآسيوي للبث الاذاعي التبادل التلفزي. لكن ما يمكن ملاحظته اجمالا بخصوص تدفق الأخبار على المستوى الدولي انعكاس النمط السائد للبرامج السمعية البصرية إلى حد كبير.

واعتنت دراسة أخرى انجزت باعانة اليونسكو لتغطية الأحداث العالمية من قبل الصحافة اليومية ونشرات الأخبار في الاذاعة والتلفزة في 29 دولة منتشرة بمختلف مناطق العالم. وكشفت النتائج انسجام تغطية الأحداث العالمية من ناحية وأهمية العوامل الاقليمية من ناحية ثانية كمقياس تنقية حاسم في اختيار الأخبار الأجنبية التي تعالج في كل وسائل الاتصال الوطنية. والملاحظة الثانية التي كشفت عنها النتائج يتعلق بأهمية الأخبار التي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وبأوروبا الغربية. ولا تحتل النقاط الساخنة للاحداث العالمية إلا المرتبة الثالثة. أما مناطق العالم الثالث التي لا تكون موطنا لاحداث هامة وكذلك بلدان أوروبا الشرقية فان الاهتمام بها ضعيف. وأما بخصوص مصادر الأخبار فان الوكالات الوطنية للأنباء والمراسلين الخواص يشكلون أهم المصادر تليهم كبريات الوكالات العالمية للأنباء.

وتبين هذه النتيجة وظيفة التنقية والمعالجة التي تقوم بها وكالات الأنباء الوطنية في غالب الأحيان انطلاقا من برقيات كبريات الوكالات العالمية. ولا تحتل البرقيات والأخبار التي يبثها مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز أو الوكالات الاقليمية إلا حيزا محدودا من تغطية الأحداث العالمية في البلدان التي شملتها الدراسة بما في ذلك البلدان النامية منها.

وتؤكد هذه النتيجة أولوية كبريات وكالات الأنباء العالمية التي تضمن لنفسها، في الوقت الحاضر المرتبة الأولى بفضل نوعية شبكة مراسليها وانتشارهم وبفضل التقاليد المهنية التي تتمتع بها.

وتحتل البرامج الترفيهية الصدارة دوما في تداول الأدوات السمعية البصرية وقد انطلقت منظمة اليونسكو سنة 1984 في انجاز دراسة خاصة حول التدفق العالمي للبرامج الخيالية. وتعتمد الدراسة على بحث تم القيام به في 13 بلدا من بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. وتفيد النتائج أن الولايات المتحدة لئن كانت أكبر مستورد للبرامج بحساب الكمية الاجمالية، فان نسبة الأفلام الخيالية التي بثتها الولايات المتحدة في قنواتها التلفزية لا تمثل سوى 13% من نسبة الأفلام الخيالية التي تبثها هذه القنوات. أما بالنسبة إلى بقية البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة فان بث الأفلام الدرامية أجنبية المصدر يتجاوز الأفلام التلفزية الخيالية بنسبة 80% في البلدان النامية التي شملتها الدراسة.

ومن ناحية أخرى فان البث المباشر عبر الأقمار الصناعية له تأثير مباشر على تدفق البرامج التلفزية، من ذلك ان البرامج الغربية تلتقط بواسطة هوائيات صغيرة في بعض المناطق كبلدان الكرايب والمغرب العربي.

ويفتح الفيديو قنوات توزيع عالمية أخرى لأدوات سمعية بصرية يصعب تحديدها بالأرقام بسبب الاعداد الكبيرة للمنتوجات المتداولة عالميا في الأسواق وفي البيوت ولكن غير شرعية ولا خاضعة للقوانين والموازين. وتفيدنا دراسة أنجزتها اليونسكو حول وصفية الفيديو في 26 بلدا ببعض المعلومات التي تمكن من الاحاطة بالخاصيات العامة لتدفقات هذا الانتاج.

وتسيطر شركات الانتاج للبلدان المصنعة وخاصة الأمريكية منها على السوق العالمي لبرامج الفيديو. وان غالبية الأفلام المعروضة في عديد من البلدان هي مستوردة من ذلك ان 75% من العناوين هذه أجنبية الانتاج في اسبانيا و96% في أستراليا (منها 60% أمريكية) بينما في البرازيل نجد الأفلام الأجنبية تمثل 80% ومن جهة أخرى فان الأفلام المصرية والهندية والآسيوية المسجلة على كاسيت فيديو تحتل مكانا مرموقا في مجال التوزيع تباعا في البلدان العربية وفي الهند.

أما محتوى برامج الفيديو فانها تهدف بالأساس إلى الترفيه ويشمل بعض نماذج سائدة مثل أفلام المغامرات وأفلام العنف. والصور المتحركة وأفلام الجنس.

أما انتاج واستهلاك أفلام الفيديو المتعلقة باهتمامات خاصة مثل الرياضة والهوايات الخاصة فهي هامشية. وحسب نتائج الدراسات التي أنجزت في هذا المجال فان الفيديو يساهم في تقوية الاتصالات بين الأمم وفي تنمية استهلاك أدوات الترفيه.

من ذلك ان الاشكال الجديدة لعرض المنتوجات السمعية البصرية والطلب المتزايد للصورة هو من الأمور البارزة في أغلبية مناطق العالم وهذه العوامل جميعا تدعو إلى المزيد من البحث وإلى تحديد المعطيات حول تدفق هذه المنتوجات عالميا.

هناك بعد آخر حول تطور الانتاج السمعي البصري على مستوى عالمي يكمن في الاتجاه نحو توحيد الأدوات الثقافية وجعلها متجانسة على الصعيد العالمي من ذلك ان تفوق المسلسلات والأفلام التي تنتجها بلدان شمال القارة الأمريكية وسيطرتها على قسم كبير من مناطق المعمورة يقودان حتما إلى توحيد معايير الانتاج وجعله متجانسا.

والنجاح العالمي الذي سجلته الأفلام الخيالية التي انتجتها الولايات المتحدة الأمريكية كان موضوع عدة دراسات وبحوث وقد انكب الباحثون على دراسة أسباب شعبية هذه الأفلام. وتبين ان النظام المتبع في تسويق هذه المنتوجات التي يمكن اقتناؤها بأثمان زهيدة يمثل العامل الحاسم في وفرة توزيعها على المستوى العالمي. والخلاصة التي يمكن ان نجنيها من هذه اللمحة السريعة تتمثل في ان العالم يخضع اليوم إلى نوع من سيطرة المقاييس الأمريكية في الانتاج الأمر الذي من شأنه أن يساعد على توحيد مقاييس وموازين انتاج هذه الأفلام ويسهل ذلك تدفق الأفلام الأمريكية تصحبها اذن عملية توحيد يخشى ان تؤدي حسب بعض البحوث إلى تدعيم حركة تمركز المجموعات في مجال الاتصال عالميا. فوفرة العرض المتمثلة في كثافة تدفق الأفلام الأمريكية يصحبها اذن عملية توحيد التي يخشى ان تؤدي حسب بعض البحوث إلى تدعيم حركة تمركز المجموعات الكبرى العاملة في مجال الاتصال.

ظهور أشكال جديدة للثقافة :

ان تأثير الانتاج السمعي البصري العابر للحدود على ثقافات بقية مناطق العالم كان موضوع كتابات كثيرة التي اشتكت كلها من مخاطر انحلال الشخصيات الثقافية لتلك المناطق المتأثرة وتسطيح التقاليد الثقافية العالمية.

وقد حذرت هذه الكتابات من انتشار نمط من المجتمع يرتكز على القيم المادية وقيم حماية المستهلك وهو ما يتعارض مع القيم الأخلاقية والروحية لعديد من المجتمعات. فالبرامج المصدرة قد تحمل في طياتها أحيانا آثارا سيئة مثل التطلع المتزايد لامتلاك الحاجيات الاستهلاكية والنجاح الفردي الذي يؤثر حتما على القيم الجماعية التي ما زالت ترتكز عليها بعض المجتمعات التقليدية. ومن ناحية فان وصول نسبة عالية من أفلام العنف من بين الأفلام المصدرة إلى الخارج تؤدي إلى انتشار الأمثلة السلبية السيئة بين الشباب بالخصوص.

وانتاج هذا المنتوج يؤثر أيضا على تكوين ذوق الجمهور وجعله يميل شيئا فشيئا إلى أفلام الحرب والعنف الطاغية على الانتاج الغربي والتعود على مناطق الترف والغنى الخلابة وإلى درجة تجعله لا يستسيغ الأفلام التلفزية التي تنتج محليا لافتقارها إلى الأبهة، فيعرض عنها الجمهور ويقبل على أفلام الفيديو الأجنبية.

وهذه الملاحظات العامة هي خلاصة دراسات لمحتوى البرامج ولنسبة تدفق هذه البرامج الثقافية. وهذه النوعية من البحوث هامة جدا ومفيدة ولكنها لا تمكننا من الاحاطة بالآثار الحقيقية للبرامج الغربية على الثقافات الأخرى التي تتطلب معرفتها دراسة من نوع آخر تهتم بالأجناس البشرية والعرقية.

وقد بدأت الدراسات التجريبية المتعلقة بالمشاهدين في مختلف مناطق العالم بالتطور والنمو في العقد الأخير رغم بقائها محدودة من الناحية العددية. فالبحوث حول مسلسل دالاس الأمريكي في عديد البلدان كانت غنية بالمعلومات الدسمة. فقد أثبتت النتائج ان نظرة الجمهور إلى المسلسل الذي عرف نجاحا عالميا باستثناء اليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية. كانت مختلفة باختلاف الأوساط العرقية والثقافية.

هذه اللمحة الموجزة تؤكد الدور النشط للمتفرج المتقبل في استهلاك المنتوج الاتصالي.

فالبحوث حول تأثير ترويج ثقافة عالمية يتطلب دراسات كيفية وعلى أمد طويل لمحاولة استيعاب طبيعة انعكاسات هذا الترويج على قيم مختلف المجتمعات ومقاييسها

الأخلاقية. إن هذه الطريقة تتطلب القيام بدراسة عرقية بعمق وملاحظات دقيقة ترتكز على معرفة جيدة للثقافات المحلية.

ان تصنيع الثقافة بدأت تغزو شيئا فشيئا المصادر الثقافية لمختلف مناطق العالم وبدأت هذه الظاهرة تنمو وتتطور أيضا في بلدان الجنوب مما يهدد بالخطر الحاجز الثقافي لهذه البلدان فثقافات مختلف مناطق العالم تشهد اليوم تحولات عميقة بما فيها ثقافات البلدان المصنعة ويصعب علينا اليوم تحديد هذه التحولات وتحليلها.

ان تحليل الظاهرات الثقافية يتضمن إثارة اشكاليات جديدة لأن انعكاسات التقنيات الحديثة هي ذات طبيعة معقدة ومتعددة الأبعاد. غير ان الدراسات كثيرا ما اكتفت بتقويم الآثار انطلاقا من تحليل المنتوج الاعلامي تحليلا أحاديا البعد على اعتبار أن الثقافات المحلية مجرد وعاء متقبل لا حول له ولا قوة.

وبالاضافة إلى كل ما سبق فان البحوث في مجال الاتصال لم تدعم بعد بالاشكال الجديدة للثقافة المتولدة من تداخل القديم والحديث والتي تأخذ في الاعتبار ظواهر التقابل والتعايش والاختلاط. ان هذا التفاعل يولد مواقف وقيم جديدة وسلوك ويؤثر على الهويات الثقافية.

تثاقف التقنيات الحديثة :

تفتح التقنيات الحديثة آفاقا جديدة لنقل التكنولوجيا. فهذه التقنيات تبقى في أكبر جزء منها بين يدي البلدان المصنعة التي تستأثر نصيب الأسد من السوق العالمية في مجال الاتصال، ولكنها أيضا بدأت تتسرب شيئا فشيئا إلى بقية البلدان الأخرى التي أخذت هي أيضا تتجهز بهذه التقنيات في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية والقطاع السمعي البصري.

إن وعي الدول النامية باتساع الهوة بينها وبين بلدان الشمال جعلها تتطلع إلى اقتناء التقنيات الحديثة التي ترى فيها وسيلة من وسائل تدارك تأخرها وعنوانا على الحداثة. فالتقنيات الحديثة اذن أفضل فرصة للدول النامية لكي تراجع الأنماط التي اعتمدتها في

تنميتها بل ولربما ترى فيها قفزة تمكنها من الدخول إلى « مجتمع الاعلام » ولعل الخاصيات العامة لهذه التقنيات (مثل صغر حجمها خاصة في مجال المعلوماتية، وكذلك أسعارها الزهيدة) تبدو كأنها عناصر ايجابية هامة تبرر اقبال الدول الفقيرة عليها.

والتطور التقني الحالي يولد تداخل مصالح الدول فيما بينها على المستوى العالمي. فالاستقلال الوطني لكل بلد على حدة يصبح اذن أمرا نسبيا بما فيها بلدان الشمال اذ ان التقنيات الحديثة كثيرا ما تستعمل قِطعًا تصنع من بلدان أخرى. يجب التمييز اذن بين هذا التطور الذي نتحدث عنه وبين مسألة نقل التكنولوجيا الذي يهم أولا وبالذات بلدانا تفتقر إلى التكنولوجيا افتقارا كليا.

وطرق نقل التكنولوجيا تختلف باختلاف المشاريع والبلدان. فعلى مستوى صناعة التجهيزات يتوقف نقل التكنولوجيا في أغلب الأحيان على تنازل الدول المصدرة للتكنولوجيا على ناحية التجميع والتركيب فقط لفائدة الدول التي هي في حاجة للتكنولوجيا، وهذا ما اصطلح على تسميته « تكنولوجيا البراغي » حيث تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية.

وفي قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية والانتاج السمعي والبصري فان نقل التكنولوجيا يتم عادة حسب الطريقة الكلاسيكية المسماة « مفتاح في اليد » الذي كان موضوع دراسات وبحوث عديدة. وصفقات محطات الاذاعة والتلفزة وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطات البث الأرضي عن طريق القمر الصناعي تمثل أفضل مثال على هذه الطريقة ذلك ان اقامة مثل هذه التجهيزات عادة ما تتم وفق عقود شاملة مع الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في قطاع الاتصال والتي تقوم بتصدير تلك التجهيزات وتركيبها وتوفير قطع الغيار، وهكذا نرى ان نقل التكنولوجيا يقتصر في هذه الحالة على تدريب العاملين الوطنيين على استعمال تلك التجهيزات والسهر على صيانتها فتكون النتيجة المباشرة لهذا النوع من نقل التكنولوجيا تبعية بعض البلدان أي المستوردة للبلدان المصدرة لما يسمى بالتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك فكثيرا ما يتضح ان التقنيات المستوردة لا تتلاءم مع ذلك البلد ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود دراسات مسبقة حول الحاجيات الانية والمستقبلية للبلد المستورد لتلك التكنولوجيا. وبالتالي تصبح

التجهيزات المستوردة والتي دفعت فيها أموال طائلة غير مستعملة بما فيه الكفاية بل تشغل بما هو أقل من طاقتها العادية كما هو الشأن بالنسبة إلى القمر الصناعي العربي (عربسات).

وما يمكن استخلاصه من هذه الفقرة الموجزة هو ان ينبغي قبل التفكير في نقل التكنولوجيا اعتبار عدة عناصر منها التمكن من المعلومات الأساسية حول التكنولوجيا التي يراد نقلها ولا نبالغ عندما نقول ان هذه المعلومات تبدأ بكيفية تصور صانع أو مخترع تلك التكنولوجيا ثم الأسس المعتمدة في صنعها وغيرها إلى المرحلة الأخيرة المتمثلة في كيفية استعمالها.

ولقد أثبتت البحوث انه على الدول المستوردة للتكنولوجيا ان تهتم أولا بتدريب وتكوين العاملين في مجال تلك التقنيات تكوينا علميا متينا، وهو الشرط الأساسي لنجاح هذه العملية والقيام بدراسة الحاجيات الحقيقية الداعية إلى استعمال تلك التكنولوجيا بالذات والنظر بالخصوص في مدى ملاءمتها ومناسبتها لحاجيات البلد.

الفصل الخامس

التقنيات الحديثة في مجال التربية

اقتحمت الابتكارات والاختراعات الحديثة في مجال التربية على غرار انتشار التقنيات الحديثة في مجال الاتصال. وهذا الاقتحام يعتبر في الواقع تحقيقا لحلم طالما راود أهل الاختصاص الذين يرون في هذه التقنيات وسيلة لاصلاح النظم التربوية التقليدية وأداة لملائمة تزايد الطلب في مجال التدريب مع حاجيات عالم الشغل المتطورة.

فالمعلوماتية والتلماتية (Télématique) وعمليات التحاور عن بعد (Téléconférence) والتحاور السمعي Audioconférence والرسائل الالكترونية Message éléctronique وبنوك المعلومات، والفيديو، والاسطوانة المرئية Vidéo disque وغيرها من التقنيات الحديثة ساهمت في قلب مبادىء التعليم عن بعد رأسا على عقب.

وهذه الاختراعات الحديثة منتشرة بصفة خاصة في بلدان الشمال، ولكن بدأت أخيرا تظهر ولو بشيء من الاحتشام في بعض البلدان النامية، فتعليم المعلوماتية والتدريس بواسطتها بصفة خاصة أصبح اليوم الشغل الشاغل لعديد من البلدان.

ومن ناحية أخرى فان الأهمية التي اكتسبتها وسائل الاعلام وتقنيات الاتصال الحديثة لدى مختلف المجتمعات تجعلنا نتساءل حول مدى تمكن الأفراد المستعملين هذه التقنيات من التحكم في انعكاساتها على المستويين الاجتماعي والتقني. وقد بدأت بعض مناهج التعلم، الرسمية منها والحرة بادراج مواضيع مثل المبادىء العامة لتشغيل هذه التقنيات الحديثة وتكوين الفكر النقدي في استعمالها ضمن مقررات التعليم على المستويين النظري والتطبيقي.

وسائل الاعلام كمادة للتعلم :

يرجع اهتمام التربية بوسائل الاعلام في الأساس إلى القسط المتزايد التي ما انفكت تقنيات الاتصال الحديثة تحتله من حياة الشباب. فحسب تقديرات تقرير حول الاتصال في العالم الذي أعدته اليونسكو تبين ان الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة في البلدان المصنعة يخصصون حوالي 30 ثلاثين ساعة من وقتهم في الأسبوع لوسائل الاعلام، وتستأثر التلفزة الجزء الأكبر من هذا الوقت، وهذا يعني أنهم يخصصون أسبوعيا لهذه الوسائل من الوقت أكثر مما يقضونه في المدرسة. وهكذا يمكننا الافتراض بان نفس الوضع سائد لدى أفراد نفس هذه الشريحة (أطفال المدارس) بين السكان الحضريين من الطبقات الاجتماعية المتوسطة والغنية في البلدان النامية.

ولقد أدى الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام، (تلفزة، فيديو، راديو، مسجلات، مجلات) في أوساط تلاميذ المدارس والشباب، ببعض البلدان إلى وضع برامج تربوية عن طريق هذه الوسائل ذاتها. فالميكروكومبيوتر أصبح أداة تستهوي الشباب وتستأثر بأكبر جزء من وقتهم.

وتفيد دراسة قامت بها أخيرا منظمة اليونسكو بان التربية المتعلقة بوسائل الاتصال تتميز بعدم تجانسها على المستوى الدولي وعلى مستوى وضع البرامج وكذلك على مستوى التنفيذ. والملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو انه يوجد تباين كبير في هذا المجال بين مختلف مناطق العالم. فهذا النوع من البرامج التربوية غالبا ما يتم اعداده في البلدان المصنعة وأحيانا في بعض البلدان النامية مثل بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية غير أنها لم تظهر بعد في البلدان العربية وفي افريقيا. وإذا استثنينا بعض التجارب الناجحة في بلدان مثل النمسا وبريطانيا والنرويج فاننا نلاحظ ان هذه البرامج التربوية لا تلبي في الغالب حاجيات التدريب والتكوين التي تحتاجها البلدان المستعملة لها على المستوى الوطني.

وبصفة عامة فان تدريس المواد المتعلقة بوسائل الاعلام يعتبر في المعاهد الثانوية من المواد المرتبطة بالشعبة الأدبية والعلوم الانسانية باعتبارها مواد اختيارية. وقد يقع التركيز في التدريس على الأبعاد الجمالية لهذه الوسائل كما هو الحال في فرنسا حيث يتم تشجيع الشباب على بعث ورشات تطبيقية لتعليم الشباب كيفية انجاز الأفلام والصحف.

وهكذا يمكن أن نلاحظ ان تعليم هذه المادة لم يحظ بعد بالدعم الملائم لمعالجة وضعية محددة بكل وضوح في قلة التجهيزات التي تحتاجها مثل هذه الدروس وندرة العناصر ذات الكفاءة والخبرة اللازمة لتدريسها.

وهناك ظاهرة غريبة في هذا المجال جديرة بالاهتمام وتتمثل في فصل تدريس مادة وسائل الاعلام عن درس المعلوماتية ونادرا جدا ما يشار إلى تكامل هذين القطاعين. فمادة وسائل الاعلام تحشر دائما في المناهج التعليمية مع المواد الأدبية بينما المعلوماتية وكل ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة نراه تابعا للشعب العلمية. ولعل ذلك راجع إلى تأثير التقليد اذ ان مجتمعاتنا ما زالت تعتبر وسائل الاعلام من وسائل الثقافة العامة وبالتالي متفرعة عن العلوم الانسانية أما المعلوماتية في نظر مجتمعاتنا فتدمج مع المواد التقنية وبالتالي تدرس ضمن العلوم الصحيحة.

المعلوماتية والتربية :

ان مسألة ادراج المعلوماتية ضمن البرامج التربوية من المسائل التي استأثرت باهتمام المجموعة الدولية منذ بضع سنوات، والواقع ان هذه المسألة كانت موضوع دراسات متعددة ولقاءات كثيرة بين أهل الاختصاص، وأثارت نقاشا علميا وسياسيا طويلا.

فالكومبيوتر وبالخصوص الميكروكمبيوتر أصبح في عديد من المجتمعات عنوانا للتقدم وتحديث التعليم وإعداد الأجيال القادمة إلى دخول « مجتمع الاعلام ».

ويبرر أنصار ادخال مادة المعلوماتية في البرامج التعليمية بالتطورات المنتظرة في مجال تعديل هياكل سوق الشغل التي ستشهد طلبا متزايدا على المهن المتعلقة بانتاج المعلوماتية واستعمالها. ويبدو أن التجارب التي قام بها بعض الاخصائيين في هذا المجال ستعدل نظرتنا بصفة جذرية إلى هذه المسألة رغم أنها لا تحصل إلى اليوم على المعطيات اللازمة ولا المدة الزمانية الكافية لاستخلاص النتائج بكل موضوعية التي تعرفنا على اثار ادخال المعلوماتية في مجال التعليم.

والمعلوماتية في المدرسة لها تاريخ طويل. فقد بدأت بالظهور كمادة للتدريس في الجامعات وفي المعاهد التكنولوجية منذ عقدين أو ثلاثة فقط، ولم تدخل المعاهد الثانوية

إلا أخيرا، وفي الثمانينات أصبحت تدرس في المراحل الأولى من التعليم الثانوي وحتى في التعليم الابتدائي وهو أمر مقتصر على بعض البلدان فقط.

ولئن كانت طريقة ادخال المعلوماتية إلى المدرسة تختلف من بلد إلى آخر فان التيار الغالب في الدول الأوروبية اليوم يهدف إلى تكوين الشباب وتدريبهم على المعلوماتية بصفة عامة. وقد اختارت بعض البلدان الأوروبية طريقة تزويد المدارس بالكومبيوترات بصفة مكثفة كما هو الشأن في هولاندة وبريطانيا وكذلك في فرنسا حيث يتم تطبيق مخطط « المعلوماتية للجميع »، منذ سنة 1985 الذي بفضله تم تجهيز أغلب المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها. ويهدف هذا المخطط إلى ـ تقريب المعلوماتية من الطلبة ـ واستعمال الكومبيوتر كوسيلة بيداغوجية ـ واعتبار المعلوماتية كمادة تعليمية. وقد نسخت دول أوروبا الشرقية السابقة على منوال بلدان أوروبا الغربية فوضعت برامج لتطوير تعليم المعلوماتية بالمدارس. ففي الاتحاد السوفياتي السابق يمثل تعليم المعلوماتية احدى التوجهات الكبرى لاصلاح النظام التعليمي.

أما في اليابان فان المعلوماتية لم تدخل المدارس الا مؤخرا بعد أن تمكن اليابانيون من حل مشاكل استعمال اللغة اليابانية في برامج المعلوماتية ومنذ سنة 1985 بدأت المعلوماتية تظهر في أغلب المدارس اليابانية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية نلاحظ شروع العديد من هذه البلدان في وضع مخططات لادخال المعلوماتية إلى المدارس كما هو الشأن في الهند التي وضعت مشروع «class» الذي سيعمل على تقريب المعلوماتية من تلامذة المدارس الثانوية ومن جملة أهداف هذا المشروع تزويد 10000 مدرسة بالكومبيوتر سنة 1990.

وفي أمريكا اللاتينية خطا المكسيك خطوات شاسعة على هذا الدرب اذ ينوي ادخال الكومبيوتر إلى كل المدارس الابتدائية وتعميم برامج الكومبيوتر التي تصنع محليا على كل المكتبات العمومية وخاصة مكتبات الأطفال بهدف تعويد القراء بمختلف أعمارهم على استعمال هذه الآلات. وإلى جانب المبادرات الحكومية في هذا المجال فان القطاع الخاص في المكسيك أبدى اهتماما بهذه الصناعة وأصبح يستثمر الأموال الطائلة فيها فانتشرت نوادي التعليم وورشات التركيب والاصلاح انتشارا واسعا.

أما في افريقيا فان الوضع فيها يشبه كثيرا ما يجري في أمريكا اللاتينية حيث نجد بلدانا مثل ساحل العاج « كوت ديفوار » تضع مخططات لنشر المعلوماتية. وفي بعض

البلدان الأخرى اقتصرت المجهودات على مبادرات الخواص وما يمكن ملاحظته بالنسبة إلى افريقيا هو ان المعلوماتية تحظى في مستوى التعليم العالي بكل تشجيع.

وقد خضعت بعض هذه التجارب لعملية تقويم ودراسة منها ما قامت به اليونسكو سنة 1987 حول جدوى استعمال الكومبيوتر كأداة بيداغوجية مساعد للبرامج التعليمية في أمريكا الشمالية. وقد أثبتت هذه الدراسة ان الكومبيوتر بامكانه فعلا ان يعمل على تحسين أداء التلاميذ ولكن لم يلاحظ الباحثون فرقا بين الطريقة التي تستعمل المعلوماتية وبين أي طريقة بيداغوجية ناجحة.

لقد اتضح ان نتائج التجارب المبنية على استعمال برامج « اللوقو » لتنمية الطاقات المعرفية كانت متضاربة حيث ان نتائجها تتوقف على طريقة التقويم.

وبصفة عامة يمكن أن نلاحظ ان نتائج الدراسات المتوفرة حاليا ما زالت جزئية وان تجارب ادخال المعلوماتية إلى المدرسة لم تبلغ بعد من ناحية الحجم (عدد الأجهزة ـ البرامج التعليمية كميا ونوعيا ـ عدد المدربين المؤهلين...) ما يمكننا من استخلاص نتائج شاملة وقابلة للتعميم. ومن ناحية أخرى فان المعطيات الضرورية للوصول إلى نتائج قابلة للمقارنة حول ادخال المعلوماتية إلى مدارس ذات أنماط تعليمية مختلفة ما زالت تنقصنا وبصفة عامة. فان دخول المعلوماتية في مجال التربية بصفة عامة ما زال إلى اليوم في طور التجربة والبحث حتى في البلدان المصنعة وهو ما يدعونا إلى مزيد من الحذر والتريث.

ونتائج البحوث المتوفرة إلى الآن مكنتنا على قلتها من التفطن إلى بعض الثغرات التي ينبغي تلافيها.

فتوفر البرامج التعليمية ذات الكفاءة العالية التي تتماشى مع البرامج التعليمية هو أمر أساسي لا بد من العناية به عند اتباع سياسة ادخال المعلوماتية إلى المدارس. وهي ما زالت باهضة التكاليف. وبالاضافة إلى عنصر التكاليف هناك مشكلة تكييف البرامج المستوردة مع البرامج التعليمية المعمول بها في ذلك البلد كما نشير إلى مشاكل الفوارق اللغوية والثقافية المختلفة.

وبالجملة فان ادخال المعلوماتية إلى المدارس يتطلب نفقات باهضة لا يمثل فيها سعر التجهزيات إلا جزءا بسيطا ذلك ان تكاليف انتاج البرامج التعليمية المناسبة وتكوين المدربين تستأثر بنصيب الأسد من هذه النفقات التي لا بد أن نضيف إليها تكاليف الصيانة ومخصصات البحوث والتطوير في هذا المجال.

ان كل هذه العوامل تفرض علينا أن نتوخى في هذا الميدان سياسات متجانسة في هذا المجال معتمدة على أهداف محددة وامكانيات تطبيق سهلة حتى نجني من هذه السياسات الجدوى المرجوة منها.

وهكذا يبدو لنا جليا ان دور البحوث على كل المستويات هو دور أساسي لتحديد المشاريع وتحليل العلاقة بين تكاليفها وجدواها وتقويم نتائجها البيداغوجية.

ان كل الملتقيات الدولية تركز على أهمية تنمية البحوث وتطويرها والمعلوماتية تبدو في أغلب الأحيان كأداة للتطوير وتعديل البرامج التعليمية والطرق البيداغوجية. وهكذا يصبح تقويم تطبيقات المعلوماتية وتأثيراتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الأمور الأساسية التي لا محيد عنها.

التقنيات الحديثة في مجال التعليم عن بعد :

كانت تقنيات الاتصال الحديثة مصدر عديد من الاختراعات في قطاع التعليم عن بعد، اذ نلاحظ اليوم تعدد المشاريع في هذا الصدد والتي ما زالت في أغلبها مقصورة على البلدان المصنعة. غير أن بعض هذه المشاريع ما زال في طور التجربة ولم يتأكد بعد من جدواها بصفة ثابتة. وعلى العكس من ذلك فهناك مشاريع أخرى أثبتت جدواها وقام الدليل القاطع على نجاحها.

ان استعمال تقنيات الاتصال الحديثة في مجال التعليم عن بعد يغطي عدة ميادين : التعليم، ادارة النظم التعليمية، الوصول إلى المعلوماتية والاتصال الشخصي أو الجماعي. كان التعليم عن بعد يعتمد أساسا استعمال الطرق البريدية لايصال الدروس إلى متلقيها. أما اليوم فقد أخذ هذا القطاع في الاستنجاد بوسائل الاعلام الجماهيرية (راديو–تلفزة). وقد مكنت تقنيات القمر الصناعي من انجاز برامج تربوية كبيرة نذكر منها مشروع

«insat» بالهند. وهناك اليوم مئات من آلاف الأشخاص في عديد من البلدان الآسيوية (الصين ـ الهند ـ أندونيسيا ـ تايلاندة) يتابعون دروس التعليم عن بعد بواسطة التلفزيون.

وتتوجه برامج هذا النوع من التعليم إلى أشخاص لم يتمكنوا من متابعة التعليم الرسمي والذين يتابعون عن بعد دروسا في التعليم الثانوي العام أو التقني أو في مستوى جامعي. أما المشاريع التي تستعمل تقنيات الاتصال الحديثة في التعليم عن بعد فهي حديثة وما زالت في طور التجربة تقريبا ولم تكن موضوع دراسات تقويمية شاملة إلا نادرا.

فالتلماتية «télématique» (وهي تقنيات بث المعلومات على شبكة اتصالات عن بعد) هي مصدر تجديدات واكتشافات جديدة في مجال التعليم عن بعد. والجهاز البيني interface (أداة تربط جهازين وعادة ما تكون بين الأطراف والمراكز المستعملة) ساعدت كثيرا على تطوير التعليم عن طريق الكومبيوتر عن بعد في صورة دروس وتمارين واختبارات في جميع المواد. والفيديوتكس vidéotex (ارسال يتم من كومبيوتر مركزي إلى شاشة تلفزيون منزلي بواسطة الخطوط الهاتفية) يمكن أن يستعمل أيضا لهذا الغرض. وفي فرنسا تطورت الخدمات في هذا المجال عن طريق المينيتال «Minitel» فأصبح بامكان الطالب اليوم طلب مساعدة هذا الجهاز لحل بعض الفروض المدرسية.

ونظم التعليم عن بعد التي تعتمد التلماتية تستخدم اليوم في مجالي التدريب واعادة الرسكلة (تجديد المعلومات) في قطاعات مهنية متعددة مثل البنوك وشركات التأمين وفي الصناعة. وقد ثبتت جدوى هذه الطريقة لدى الشركات الكبرى وخاصة منها التي أصبحت تستغل شبكات المعلوماتية المتوفرة لديها مسبقا لتبليغ الدروس إلى موظفيها وفي ذلك اقتصاد في المصاريف وربح في الوقت فلم يعد الموظفون في حاجة إلى التنقل للحصول على الدروس بل أصبحت الدروس ترد عليهم في مكاتبهم وفي اداراتهم.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه بالامكان استخدام التقنيات الحديثة إلى جانب التقنيات التقليدية في مجال التعليم عن بعد وفي هذا الصدد نذكر ان برنامج محو الأمية في بريطانيا الذي كانت تبثه الاذاعة البريطانية قد لاقى نجاحا باهرا.

وهناك وسيلة أخرى نطلق عليها اصطلاحا اسم التحاور البعدي « téléconférence » عن طريق الكومبيوتر وهي احدى التقنيات الفنية المستعملة خاصة في المجالات العلمية

والمؤسساتية وقد بدأ تطبيقها في برامج التكوين والتدريب في بعض الجامعات الأمريكية بالنسبة لبعض الدروس وخاصة في مجال الاشراف لاعداد شهادات جامعية عليا عن طريق الرسائل الالكترونية.

وهكذا نلاحظ ان تقنيات الاتصال الحديثة تستعمل أيضا في تطبيقات تتجاوز المجال البيداغوجي، ففي الجامعات على وجه الخصوص أصبحت التلماتية مثلا اداة للاعلام والتصرف الاداري في آن واحد فأصبح بالامكان التحصيل على المعلومات المتعلقة بالترسيم وتسيير الدروس ونتائج الامتحانات وأوقات عمل المختبرات وورشات البحوث وبرامج التكوين المستمر والندوات وحتى بعض الاعلانات المبوبة.

وساهم التلفزيون السلكي بقسطه في تطوير وسائل التعليم عن بعد ففي أمريكا الشمالية مثلا نجد اليوم بعض قنوات تستعمل نظام الدفع عند الاستعمال تقدم برامج تعليمية حسب الطلب.

وهناك أيضا خدمات مكتبة الفيديو عن بعد التعليمية التي بدأت تنتشر في بعض البلدان منها فرنسا التي تستعمل الشبكات السلكية باتجاه المدارس التي بامكانها اختيار البرامج المناسبة لها حسب فهرس الأفلام التي ترغب في استعمالها في أوقات معينة. وتمتاز هذه التطبيقات بالمرونة التي تتوفر عادة في التلفزيون المدرسي بطريقة أكمل من عملية ارسال أشرطة الأفلام نفسها.

ان الثورة التي يشهدها اليوم قطاع التعليم عن بعد يتمثل في عديد التجاوب وفي عديد من المشاريع الطموحة التي لا يدوم منها ولا يثمر إلا ما كان أقرب منها إلى الواقع غير ان هذه التجارب جميعها تشكو من قلة عمليات التقويم لجدواها الحقيقية وحول قدرتها على البقاء من الناحية الاقتصادية.

والخلاصة التي يمكن استنتاجها من خلال استعراض هذه الأمثلة ان البحوث لم تحصل بعد في نظر المتخصصين على المكانة اللائقة والحال انها أمر ضروري خاصة في مجالات تحديد المشاريع والبحث عن جدواها ودراسة العوائق الفنية التي قد تواجهها والمضمون التربوي لهذه المشاريع واستغلال شبكات الاتصال المتوفرة وطرق استعمالها

وتقويم جدوى هذه المشاريع ومردودها. من ذلك اننا نلاحظ ان الدراسات التي تهتم بالعلاقة بين التكلفة والنجاعة هي أساسية لحساب مدى قابلية هذه المشاريع على البقاء. وعلاوة على ذلك فان التعليم عن بعد عن طريق تقنيات الاتصال الحديثة مكلف في أغلب الأحيان للمستعمل فلا بد اذن من أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند دراسة السوق.

والمقارنة بين مزايا الشبكات الحديثة للتعليم عن بعد والشبكات التقليدية أمر ضروري أيضا سواء على المستوى البيداغوجي أو الاقتصادي.

وهناك أيضا بعد آخر لا بد من الاهتمام به بصفة خاصة وهو البعد الانساني في عمل هذه التقنيات الحديثة مثل الصعوبات التقنية والنفسية التي يواجهها المتعلمون ومشاكل التدريب ومزايا التعليم عن بعد بواسطة الشاشة وسلبياته.

كما ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا ان العديد من هذه التقنيات التي ذكرناها تتطلب توفر بنية أساسية في مجال الاتصال وهو أمر مكلف جدا ولا يتوفر في الوقت الحاضر إلا في البلدان المصنعة ومن هذه التقنيات ما أثبت جدواه وأهميته ومنها ما يزال في طور التلمس.

ومهما يكن من أمر فان التطور المستقبلي يتجه نحو توفير تعليم فردي في البث وهو ما يتطلب مكروكومبيوتر أو في فيديوتكس وهي تقنيات ما تزال إلى اليوم فوق امكانيات شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات في بلاد الشمال فما بالك بانتشارها في بلدان الجنوب. إن التقنيات الحديثة تفتح آفاقا جديدة للمعرفة ولمقارنة التجارب بعضها لبعض والاتصال الأفقي في عالم التربية وفي خاتمة هذا الفصل نرى من الواجب التأكيد بان التكنولوجيا ليست عصا سحرية بل هي وسيلة لحل بعض المشاكل التربوية وهي مع ذلك ما زالت تتطلب مزيدا من الدراسة والبحث والتحديد فالبرامج الكبيرة ذات التكنولوجيا العالية لا يمكنها التكيف مع الوضعيات غير أنه بالامكان ربطها بالوسائل التقليدية مع التذكير بأن التكامل بين المعلوماتية وقطاع الوسائل السمعية البصرية لم يتم استغلاله كما ينبغي إلى اليوم.

وأخيرا لا بد من الاشارة إلى ضرورة اسناد الأولوية في مجال البحوث إلى البعد الثقافي للتقنيات الحديثة المستعملة في مجال التعليم حتى تتمكن من صياغة نظم ملائمة للحاجيات الحقيقية للبلدان النامية وامكانياتها الواقعية.

الفصل السادس

المظاهر الاجتماعية للتقنيات الحديثة

لم يهتم الباحثون في مجال التقنيات الحديثة بالانعكاسات الاجتماعية التي تنجر عنها، اهتماما كافيا، ولعل ذلك راجع إلى سببين يتمثل أولهما في قصر عمر هذه التقنيات فلم يكن لديهم الوقت الكافي لدراسة هذه الانعكاسات انقضاء مدة طويلة على ظهورها، أما السبب الثاني فيرجع إلى المنطق الصناعي والتجاري الذي تسير وفقه هذه التقنيات الذي قلما يعتني بالدراسات حول احتياجات السكان الحقيقية اذ التكنولوجيا في نظره مقدمة على الحاجيات الاجتماعية.

وانتشار هذه التقنيات شد إليه انتباه أصحاب القرار في القطاعين العمومي والخاص الذين اهتموا قبل كل شيء بالجدوى الفنية وبمردودية المشاريع أكثر من اهتمامهم بالمظاهر الاجتماعية والانعكاسات التي تنشأ عن تلك التقنيات. وعلى النقيض من ذلك فقد اهتمت هياكل التمويل ومراكز البحوث اهتماما بالغا بالمظاهر الاقتصادية والمؤسساتية لهذه التقنيات الحديثة.

ورغم هذا الوضع غير الملائم للبحوث المتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية لهذه التقنيات فقد انجزت أعمال أكاديمية حول هذا الموضو ع تعلقت خاصة بالحس الاجتماعي للتقنيات الحديثة. وتناولت الاشكاليات المطروحة مواضيع مثل الديموقراطية وطرق العيش والاستعمالات البديلة لهذه التقنيات.

مسيرة ديموقراطية أم غير عادلة ؟

لقد بلورت وسائل الاعلام الجديدة آمالا كبيرة لدى الجماهير التي اعتبرتها عنوانا للتقدم التكنولوجي والاحياء الاقتصادي ووسيلة لتجديد عملية الاتصال الاجتماعي. فالخصوصيات الفنية لهذه الوسائل تسهل علينا اضفاء الديموقراطية على عملية الاتصال

كما تساعد بعض استعمالات هذه التقنيات على التفتح على عالم الاتصال. ولكن تطور هذه التقنيات الحديثة يتضمن أيضا آثارا سيئة تبدو اليوم في اللامساواة الاجتماعية.

أما المظاهر الايجابية لهذه التقنيات الحديثة فهي ذات أبعاد كثيرة تتمثل خاصة في توفير وسائل الاعلام لدى شرائح عريضة من المجتمع، وتطوير الاتصال الحواري وبروز الاتصال الأفقي.

والثورة التي حققتها الوسائل السمعية البصرية تتمثل بالخصوص في وفرة البرامج المعروضة على المستعمل والتي وسعت مجال اختياره ويبدو ذلك في انشاء قنوات خاصة في أوروبا الغربية وفي مناطق أخرى في العالم أيضا وظهور قنوات المشاهدة « بالمقابل » والقنوات المتخصصة في مواضيع معينة وتشغيل الأقمار الصناعية للبث الاذاعي المباشر. وهذا التيار الجديد قضى على نمط البث القديم المتحجر وأصبح بامكان المشاهد اختبار البرامج التي تتفق وذوقه سواء كانت وطنية أو خارجية، هذه الوفرة الكمية في العرض لم يصحبها انتشار وتنوع مماثل في المواد والبرامج بل ربما صحبها خطر الضحالة واطالة بث للبرامج الترفيهية وتكرارها وخاصة الأفلام وذلك لأسباب اقتصادية من ناحية ولظروف الانتاج من ناحية أخرى.

غير ان التلفزيون الحديث ساهم بتوسيع مصادر البث في فتح مجال واسع للاتصال السمعي البصري كما ساعد المشاهد على تجنب الرقابة الرسمية وغير الرسمية أو على الأقل الحد منها ومكنه من التفتح بصفة أوسع على العالم. ان تكنولوجيا الفيديو تمثل في حد ذاتها قطيعة مع نظام البث التلفزي الأفقي وقد تمكن من دخول شرائح لا بأس بها من المجتمعات سواء في البلدان المصنعة أو النامية. فهو يمثل منفذا للتخلص من التلفزة الرسمية اذ هو يعتمد بالأساس على الاختيار الفردي الحر فيما يرغب الانسان بمشاهدته. وهو يمثل في الآن نفسه طاقة كبيرة للمساهمة في عملية الاتصال إذ مع الكاميرا يصبح أداة انتاج خاص وعام حتى وان بدا اليوم ان نسبة اقتناء كاميرا الفيديو ضعيفة جدا وينحصر استعمالها في تسجيل المناسبات العائلية.

ان الميكرومعلوماتية جعلت الكومبيوتر في متناول الأفراد والمؤسسات الصغيرة وأدت إلى الاستقلال عن مركزية المعلوماتية كما جعلته يساهم في توضيح المعلوماتية وبلورتها وجعلت الجمهور يتفتح على ثقافة كانت مقصورة على المتخصصين. والتواصل الحواري

يمثل أيضا نقطة ايجابية أخرى لتقنيات الاتصال الحديثة. وهذا النوع من التواصل ما زال محدود الامكانيات اذ ما يزال في بدايته ولكن الشبكات الجديدة بما فيها الشبكة الرقمية للخدمات المدمجة (RNIS) من شأنها أن توسع من الخدمات التي تقدمها هذه التقنية الحديثة الا وهي تقنية التواصل الحواري التي ستمكن المشاهد من الاتصال والتحاور مع البث فيصبح بامكان المنخرطين في الشبكات التلفزية السلكية مثلا أن يطلبوا برامج خاصة بمقابل طبعا. وفي الوقت الحاضر فان عملية التواصل الحواري تبقى محدودة في الشبكات التي تستعمل الأسلاك العادية غير ان الشبكات التي تستعمل الألياف الضوئية تبشر بتقديم خدمات أوسع عند الطلب. ولا شك ان التلماتية هي من بين التقنيات الحديثة التي توفر اليوم حوارية وتبادلية أكثر في عملية التواصل الحواري.

والفيديوتكس يمكن المستعملين من أرباب المؤسسات والشركات والعائلات من الحصول على جملة من المعلومات والخدمات تتعلق بالعمليات البنكية مثلا كالشراء عن بعد كما تمكن هذه التقنية من المشاركة في الحوار، فالقنوات التلفزية في فرنسا مثلا توجه نداءات إلى الذين يمتلكون جهاز المينتال للتعبير عن آرائهم حول مواضيع هامة من خلال برامج اخبارية أو مناقشات سياسية. اذ الهدف من هذا النوع من سبر الآراء الالكتروني المباشر هو شد انتباه النظارة إلى المواضيع المطروقة في التلفزة.

بالاضافة إلى ما سبق فان اتساع الاتصال الأفقي بين الأفراد يمثل طريقا إلى ديموقراطية نظم الاتصال. فالشبكات التلماتية بتطويرها للمراسلات الالكترونية تفتح مجالات اتصال جديدة وتجعل المراسلات عن بعد أيسر حتى على المستوى العالمي. فأنظمة الرسائل الالكترونية المتوفرة لدى العموم متنوعة وهي موجهة في كثير من الأحيان إلى الذين يملكون الميكروكومبيوتر والتي يمكن ربطها بشبكة الاتصال عن بعد.

وباختصار فان التقنيات الحديثة في مجال الاتصال ترتكز على جهاز عمل يساهم بفضل تزايد عدد القنوات والاتصال الحواري والروابط بين الأشخاص في ديموقراطية الاتصال.

غير ان انتشار تقنيات الاتصال الحديثة تصحبه انعكاسات سلبية تجبرنا على تعديل عملية التقويم فهي تغطي فوارق كبيرة بين شرائح بشرية مختلفة في المجتمع من ناحية وبين مختلف المناطق في العالم من ناحية أخرى.

فالحصول على التقنيات الحديثة في المجال السمعي البصري أيسر من الحصول على التقنيات في مجال المعلوماتية. فآلة الفيديو دخلت البيوت بنسبة تفوق نصف عدد الأسر في بلدان كثيرة، ولكنه ما زال جهازا باهظ الثمن بنسبة هامة أخرى من العائلات. كما ان التلفزة السلكية قد تطورت كثيرا في أمريكا وأوروبا وهي ما تزال هامشية في بلدان العالم الأخرى.

وتبقى المكرومعلوماتية من التقنيات الحديثة المقصورة على المجموعات الموسرة، فالميكروكمبيوتر شبه المهني والمهني تمتلكه خاصة الطبقات الاجتماعية العليا، التي لا تملك ثمن اقتنائه فقط بل تمتلك أيضا زادا ثقافيا يمكنها من تطوير استعمالاته المختلفة. وتدريس المعلوماتية المتطورة باستعمال تقنيات الاتصال الحديثة هو علم جديد يحرم منه من يفتقر إلى الامكانيات الاجتماعية والثقافية أو من قارب الشيخوخة. فلا يتمكن من استعمال هذه الخدمات الحوارية خاصة إلا من كانت له القدرة المالية لمجابهة هذه التكاليف من ناحية ومن كان يتمتع بمستوى من العيش يبرر التجاءه إلى بنوك المعلومات وصالح الصفقات. ولقد بينت البحوث في عدة بلدان مصنعة تفاوتا متزايدا بالنسبة إلى اقتحام ميدان تقنيات الاتصال الحديثة، إذ ان الفئات الاجتماعية التي في حوزتها تقنيات تقليدية هي التي تمتلك أيضا تقنيات الاتصال الحديثة. وهذه الفئة الاجتماعية المجهزة عاليا تتكون عادة من شبان يسكنون المدن وينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا أو على أقل تقدير طبقات متوسطة. هؤلاء هم الذين يستعملون أكثر من غيرهم المعلوماتية وتقنيات الاتصال الحوارية. وهكذا نرى أن عامل التكلفة يحرم ذوي الدخل المتواضع من اقتحام هذا الميدان.

التحول الاجتماعي :

لقد أدت الاضطرابات التي ظهرت في مجال الاتصال خلال العشرية الأخيرة إلى تطورات ملموسة في ممارسات الأفراد. فمن خلال هذه التحولات التي أثرت على طرق العيش يمكن أن نتبين الملامح الأولى لظهور « البيت الالكتروني » وما زال الاستهلاك في مجال الاتصال السمعي البصري هو المهيمن على بقية أنواع الاتصال الأخرى، اذ ان وفرة العرض التلفزي الحديث وأجهزة الفيديو تساهم في ادخال سيل متواصل من الصور إلى البيوت حيث أصبحت الشاشة التلفزية الوسيلة الأساسية للتسلية والترفيه في مناطق

متعددة من العالم. وتعتبر أمريكا بلا أدنى شك المنطقة التي يقدر معدل فترة مشاهدة الفرد فيها للتلفزة ما يقارب سبع ساعات يوميا وهي النسبة الأقوى في العالم، بينما لم تصل البلدان الأوروبية إلى نفس المستوى. وتلاحظ هذه المشاهدة المكثفة خاصة عند الأطفال، فغالبا ما يلعب جهاز التلفزة في البلدان المصنعة دور الحاضنة. وهذا يثير من جديد الحوار المتعلق بتأثير التلفزة على القيم والمواقف والسلوك لدى المشاهدين الشبان. فبالاضافة إلى العنف تطرح مسألة تأثير تضخم حجم الاعلان، بصفة مذهلة، على تشجيع الاستهلاك في المجتمع.

ويختلف نمو استعمال الأجهزة السمعية البصرية باختلاف الأوساط الثقافية والاجتماعية، وهكذا فان البحوث التي أجريت في بريطانيا وفي السويد تبين أن جهاز الفيديو يلعب دورا متميزا بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وهناك بعد آخر لتطور الوسائل السمعية البصرية يكمن في استقلالية أوفر لاجهزة الالتقاط، فقد تغيرت صورة الجماهير العريضة السلبية المشدودة لنفس البرامج. ولم تعد الجماهير الشعبية مجتمعة بكثافة بل تقاسمتها التقنيات المختلفة (التلفزة السلكية ـ جهاز الفيديو ـ الالتقاط المباشر من الأقمار الصناعية في بعض المناطق).

وهناك ميزة أخرى تتمثل في الميل إلى المشاهدة على انفراد وهو أمر جعلته التقنيات الحديثة ممكنا.

ولقد لوحظت اختلافات هامة حتى في صلب الخلية العائلية بخصوص طرق تكييف التقنيات المعلوماتية وذلك بين الكبار والصغار والنساء والرجال. كما بينت البحوث حول التلماتية والمعلوماتية استقلالية المستعملين أيضا بطرق متنوعة واستعمال هذه التقنيات لغايات عملية. من ذلك ان الألعاب مثلا تحتل قسما هاما من وجوه الاستعمال خاصة لدى الأطفال في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الذين لا يستعملون هذه التقنيات لغايات تربوية. فالانتفاع من وسائل الاتصال والاستفادة منها يقع تدريجيا. غير ان الوضع الحالي للعائلات المستعملة لهذه الأجهزة والتقنيات يتسم بعدم التجانس على مستوى التجهيز فمنها من يفضل الأجهزة السمعية البصرية ومنها من يفضل المعلوماتية ومنها من يميل إلى

أجهزة الاتصال عن بعد، كل حسب امكانياته المادية ودخله ووفق أولوياته ولا يتمتع بخدمات أجهزة الاتصال الكلاسيكية والتقنيات الحديثة معا إلا فئة قليلة من المحظوظين اجتماعيا.

وهكذا أصبح البيت شيئا فشيئا خلية تكنولوجية، فهناك الكثير من العائلات التي تمتلك أجهزة التقاط اذاعية وتلفزية متعددة وأكثر من هاتف واحد في البيت وآلات تسجيل وجهاز فيديو أو اثنين أو ميكروكومبيوتر وجهازا لفك الشفرة التلفزية ومجيبا للهاتف وعارضة ألعاب فيديو وآلات استماع إلى الاسطوانات العادية والرقمية. وإذا ما أضفنا شبكة domotique التي تمكن من المراقبة عن بعد للانشاءات والمرافق المنزلية (كهرباء...) فان الوحدة العائلية تجد نفسها مُقحمة اقحاما في شبكات الاتصال وهي المؤشرات الأولى لظهور « البيت الالكتروني ». ولقد أصبح اليوم بامكانِ أفراد العائلة القيام بعدد من الأنشطة وهم في البيت بعد ان كان ذلك يتطلب منهم التنقل واضاعة الوقت، فربح الوقت أمر مهم ولكن ذلك يتم على حساب خسارة الاتصال بالناس خارج البيت مما يدعم انزواء الفرد وانطوائه على نفسه.

ان الاتصال بين الأفراد بواسطة التلماتية يمكن هو الآخر من المشاركة في حوار كتابي انطلاقا من البث، مع الاقارب أو الأصدقاء أو حتى الغرباء الذين لا معرفة سابقة بهم. وتبين كل هذه التطورات المكانة الهامة التي تحتلها التقنيات الحديثة في انجاز الأنشطة العادية حيث ان الآلة تعوض اليد العاملة في حالات كثيرة وتؤكد أيضا الميل إلى ازالة الحدود بين المجالين العام والخاص، الأمر الذي يكسر الحواجز التقليدية ويدخل تحويرا على نظم الحياة الاجتماعية. وهذا الأمر يستدعي في حد ذاته البحث عن نموذج المجتمع الذي هو بصدد التكون. هل ان البيت الالكتروني الموصول بعدد من شبكات الاتصال يمكن أن يصبح مصدر عزلة ؟ هل ينجح في ان يفقدنا الروابط الاجتماعية ؟ وهل تنقلب الحرية الفردية المكتسبة بفضل التقنيات الحديثة إلى شهكل من أشكال التبعية ؟

ان الاجابة عن كل هذه التساؤلات تتطلب تحاليل مقارنة تتعلق بعدة بلدان حتى تتضح انعكاسات وتأثيرات هذه التقنيات على المجتمع.

الاســتــعــمــالات الــبــديــلــة :

ان المنطق الصناعي والتجاري الذي تسير وفقه عملية انتشار تقنيات الاتصال الحديثة ليشجع على تكاثر هذه التقنيات وتعددها بصفة معبرة. غير ان توفر هذه الترسانة الهائلة من الأجهزة لا يعني بالضرورة المساهمة فعليا في عملية التواصل. وهكذا يبقى عنصر الاستهلاك هو المسيطر على بقية العناصر الأخرى. ان هذه الوضعية تبدو متماشية مع تطور المجتمع الانساني الذين أصبح يتميز اليوم ــ في المجتمعات المصنعة ــ بالعودة إلى الفردية والاقتصار على العائلة وهما عنصران لا يشجعان على عملية التشارك مع المجموعة. فالتيارات الأيديولوجية التي كانت سائدة في الستينات والسبعينات والتي كانت تدعم المشاريع الجماعية بدأ نجمها يخبو نوعا ما لتعوضها في الثمانينات ــ وهي فترة انتشار تقنيات الاتصال الحديثة ــ بأفكار جديدة تقول بأهمية العمل الشخصي الفردي.

ورغم هذا السياق العام الذي يحدد النزعة الغالبة للاستعمالات فان التقنيات الحديثة تمثل تطبيقات بديلة لأنماط الاتصال الكلاسيكية. فعالم الاتصال يصبح بفضلها متفتحا قبل كل شيء على الأقليات العرقية والثقافية وبعض المجموعات الأخرى، وذلك بفضل ما أصبحت تستعمله من وسائل جديدة مختلفة.

فالفيديو الذي يعتبر أداة اتصال مرنة لا يتوقف استعماله على أدوات أخرى، وهو ما يمكنه من القيام بدور في المجتمعات المتعددة اللغات اذ أصبح البديل عن السينما في المناطق الريفية، وقد لاقت هذه الوسيلة نجاحا منقطع النظير لدى الجاليات الهندية والباكستانية المهاجرة التي تعيش في بريطانيا اذ هي تمكنها من خلال الأفلام والبرامج التي تشاهدها عن طريق الفيديو أن تبقى مرتبطة ثقافيا بمجتمعها الأصلي.

والتقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية أفضت بدورها إلى مشاريع تتلاءم وحاجيات بعض المجموعات بعينها مثل البرامج المخصصة لتعليم الأطفال المعاقين أو الكفيفي البصر.

أما شبكات الاتصال عن بعد فقد سهلت على بعض الأشخاص المسنين عملية الاتصال من بيوتهم بمراكز الاسعافات الطبية والأمنية التي ترتبط بها بصفة مستمرة بنظم الانذار عن بعد. والتلماتية أيضا ساهمت في بعض المشاريع ذات الطبيعة الجماعية أو

الاجتماعية مثل الخدمات الحوارية الموجهة إلى الأشخاص الذين يحتاجون عادة إلى معلومات من نوع خاص. وهذا النوع من الخدمات متوفر في عديد من البلدان. إلا ان كل هذه الخدمات التي تقدمها التقنيات الحديثة لفائدة المجموعات والأقليات الخاصة تبدو هامشية بالنظر إلى مجموع الخدمات الأخرى التي تقدمها هذه التقنيات.
إن الاستعمالات البديلة لتقنيات الاتصال الحديثة، وبصفة خاصة التطبيقات الموجهة إلى مجموعات بعينها ما زالت إلى اليوم غير معروفة كما ينبغي، وإن بقاءها على هامش الاستعمالات الاصلية لهذه التقنيات لا ينقص في شيء من أهميتها ولا من قيمتها، ويمكن للبحوث ان تستفيد من هذه المشاريع وتأخذ بعين الاعتبار مختلف تأثيراتها وانعكاساتها على المجتمع. وبصفة عامة فان الدراسات المتعلقة بالتأثير الاجتماعي لتقنيات الاتصال الحديثة ما زالت في حاجة إلى تطوير وتوسع. ومع ذلك فهي ضرورية لاستيعاب كل التغييرات الحاصلة في مجتمعاتنا اليوم وفي المستقبل غير ان المعلومات المتوفرة لدينا اليوم حول استعمالات هذه التقنيات وتأثيراتها وانعكاساتها على الأفراد والمجموعات والمؤسسات والشعوب بصفة عامة ما زالت قليلة جدا. فالميدان واسع والتساؤلات المطروحة أمام البحوث تتطلب القيام بأعمال كمية ونوعية.

بالاضافة إلى كل ذلك فان التحليل المقارن للانعكاسات الاجتماعية لهذه التقنيات الحديثة على الصعيد الدولي أصبح أمرا متحتما وعاجلا حتى نتفهم بصفة أفضل أنماط المجتمعات التي هي الآن بصدد التكون وان نضيء الطريق أمام التوجهات المستقبلية.

الفصل السابع

التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع

إن الثورة التكنولوجية التي ترتكز اليوم على التداخل المتزايد بين الأجهزة السمعية والبصرية والمعلوماتية ووسائل الاتصال عن بعد وغيرها ساهمت بصفة فعالة في تطوير نظم الاتصال وارساء « مجتمع الاعلام » المتنامي. وما زالت هذه الثورة موضوع نقاش كبير. وقد اختلفت الآراء حولها بين مؤيد مساند ومعارض مناهض. وأثبتت دراسة آثار هذه التقنيات الحديثة في مجال الاتصال مدى الانقلاب الكبير الذي أحدثته في مجالات الاقتصاد والقانون والثقافة والحياة الاجتماعية بصفة عامة. وأمام هذه التطورات المتسارعة نجد دور الباحث يزداد أهمية من يوم لآخر اذ المعرفة العلمية أصبحت ضرورة أساسية تساعد على اتخاذ القرار.

مجتمع الاعلام :

أصبحنا اليوم نلاحظ توفر تقنيات الاتصال الحديثة بصفة تكاد تكون ملموسة في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، كما أصبح الاعلام اليوم لازمة من لوازم الحداثة. فأنصار هذه التقنيات يدرجونها في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشرية ويعتبرونها من أهم العناصر التي تساهم في تحرير الانسان، فهي وسيلة تمكنه من تجاوز الأزمات الاقتصادية وتمكنه من تحقيق التنمية وهي تتكفل دونه بالقيام بالأعمال الشاقة المضنية فتساهم بذلك في توسيع أوقات فراغه التي سيغتنمها لمآرب أخرى. والتقنيات الحديثة تبشر الإنسان بتحقيق مزيد من الديموقراطية والحرية الفردية بفضل مساهمة المواطنين بكل يسر وسهولة في نظم الاتصال. وعلاوة على ذلك فان الاتصال أفقيا يثري التبادل الاجتماعي وقد يفضي بعد فترة ما إلى اختصار المسافات مما يجعل سكان العالم كأنهم يعيشون في قرية واحدة.

أما معارضو هذه التقنيات فيرون فيها خطرا باعتبارها مصدرا لاختلالات اجتماعية واقتصادية جديدة، وتكريسا للتفاوت الطبقي والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي. فهذه الاختراعات في نظرهم هي أبعد ما تكون عن التقدم اذ هي تزيد في عدد العاطلين عن العمل وتجعل حياة الانسان وقفا على الآلة. ويعتبرون بنوك المعلومات خطرا على الحرية الشخصية وعلى الأمن وحتى على السيادة الوطنية. فهذه التقنيات الحديثة تدعم الفردية وتساعد على تمزيق الوحدة الاجتماعية وانحلال قيم التضامن والتعاون بين البشر. فهي تبث ثقافة عالمية موحدة ترتكز على المادية التي تؤثر شئنا أم أبينا على ثقافات المجتمعات الذاتية الداخلية. وهي تؤدي في نظرهم إلى تسلط العقلانية الخالية من حرارة العاطفة على الفكر الانساني الخلاق وهي بذلك تحطم انسانية الانسان. ويحاول كل فريق اثبات صحة رأيه بتعداد الأمثلة التي تخدم ما ذهب إليه،ان هذه المقولات المتعارضة في مقدماتها وفي نتائجها تلتقي جميعا حول قدرة هذه التقنيات الحديثة واتساع مجال عملها.

إن تطور التقنيات الحديثة هي ظاهرة متشعبة، والأفراد والجماعات والمؤسسات لا تكتفي بما يُعرض عليها من تقنيات بل تحاول تكييف ما لهذه التقنيات من خصائص فنية لحاجياتها. ذلك ان المجتمع ليس عنصرا متقبلا بسيطا بل غالبا ما يكون فاعلا. ففي أواخر هذا العقد الذي نعيش فيه ـ أواخر الثمانينات ـ تبدو لنا تقنيات الاتصال الحديثة كأنها لوحة فسيفساء كبيرة. ولكن ذلك لا يمنعنا من التساؤل حول انعكاسات تطورها وتقدمها على أمد طويل. فالبحوث ـ كما لاحظنا ـ تحاول تحديد التيارات والنزاعات التي تعمل ولو ببطء لفائدة توحيد آثار هذه التقنيات والنتائج المترتبة عنها وخاصة العمل على خوصصة أجهزة الاعلام وتجميعها وتوحيد مقاييس الخدمات والصور التي تقدمها. وفي وقت أصبحت فيه التقنيات الحديثة تمثل رهانا لا بد من كسبه بالنسبة إلى عديد من البلدان نلاحظ ان هذه الأجهزة تواجه بدورها رهانا آخر هو بروز نمط جديد من المجتمع.

دور البحوث :

ان ادماج البحوث في عملية نشر تقنيات الاتصال الحديثة يعتبر من الأمور الأساسية لعدة أسباب منها :

ـ استحالة تمكن التقنيات الحديثة من ايجاد حلول لكل المشاكل التي تواجهها مختلف المجتمعات، فهي لا تملك العصا السحرية، ومهما يكن من أمر فلا يمكنها أن تعوض الانسان الذي يبقى محرزا على قصب السبق في هذا المجال.

ـ عدم حياد هذه التقنيات الحديثة، فرغم كونها أدوات فهي تقوم بدور منظم في حياة الانسان وتؤثر تأثيرا خاصا على سير حياته وفقا للطريقة المتوخاة في استعمالها. وهنا يأتي دور البحوث لتحديد الحاجيات وللتعرف بصفة أفضل على تشعب عمليات التغيير الاجتماعي وتطور نظم الاتصال. ويتوقف الدور الذي يمكن للبحوث أن تضطلع به على أمرين أساسيين :

ـ الاعتراف بشرعيتها وأهميتها
ـ ادراجها ضمن مخططاتنا.

وبذلك لا نعتبر هذه البحوث ضربا من العمل النظري البحت اذ البحوث في حد ذاتها خلاقة، بما تبعثه في الانسان من روح البحث لتطوير التقنيات الحديثة.

والاسئلة المطروحة على الباحثين كثيرة ومتنوعة وقد أصبحت الصيغ الكلاسيكية غير ذات جدوى لان شبكات الاتصال أصبحت حاملة لمعلومات وأخبار كثيرة تشمل فيما تشمل الصور والمعطيات، كما نلاحظ تقاربا متزايدا بين القطاع السمعي والبصري وقطاع الاتصال عن بعد.

وأمام هذه التطورات فعلى البحوث ان تتطور بدورها سواء على مستوى أنماطها النظرية أو اشكالياتها المطروحة. وهكذا فاننا نرى أنه على البحوث التجريبية ان تحدد مناهج جديدة لتتمكن من مواكبة تيارات الاتصال التي ما انفكت تتجدد وتتطور وتتشعب من يوم لآخر. ان الصعوبات التي يواجهها ميدان البحوث متعددة منها مواكبة حداثة التجهيزات والتقنيات الجديدة التي تبرز بسرعة مذهلة بحيث لا تسعف الباحثين بالوقت الكافي للقيام بأبحاثهم وتقدير أبعاد التقنيات الحديثة وتقويمها بالاضافة إلى سرعة التحولات والتغييرات الحاصلة اليوم في مجال الاتصال مما يجعل المعلومات والمعطيات التي يجمعها الباحث اليوم غير صالحة بعد فترة قصيرة جدًا لأن الزمن تجاوزها بسرعة. غير أن

هذه الصعوبات لم تمنع في الواقع الباحثين من القيام بعملهم حول تقنيات معينة أو حول مواضيع بذاتها، إلا ان عيب هذه الطريقة تتمثل في جعل هذه الدراسات جزئية ولا تشمل تقنيات الاتصال الحديثة في مجموعها وبالتالي لا يمكن أن تكون دراسة شاملة فهي اذن غير كافية.

وهناك صنف آخر من الدراسات يحاول أن يكون شاملا ولكنه ما يفتأ ـ بالنظر إلى صعوبات التي عددناها ـــ ان يسقط في العموميات كما ان هناك ظاهرة أخرى تبدو واضحة للعيان في مجال البحوث حول تقنيات الاتصال الحديثة تتمثل في ندرة الدراسات المتعلقة بالبلدان النامية والحال ان استخدام هذه التقنيات واستعمالها في مثل هذه البلدان أخذ يزداد من يوم لآخر.

ورغم هذه النواقص التي تميز البحوث في هذا المجال فان فوائدها هامة لا يتغافل عنها كل انسان موضوعي. ويمكننا في هذا الصدد ان نستبق التوصيات بالاشارة إلى ان انشاء « ذاكرة » لحفظ نتائج البحوث التي يمكن الوصول إليها بسهولة يعتبر من الأمور ذات الأولوية القصوى، ويمكن لهذه المعطيات والمعلومات المجمعة ان تصبح قاعدة نظام للتوثيق الآلي لما يمكن البحوث من القيام بدورها على أحسن وجه. وأخيرا فان بث المعلومات وتوزيعها توزيعا مناسبا بحيث يصل إلى الجماهير في شكل نشريات أو برامج للتثقيف الشعبي من أجل توعية كل الطبقات وتمكينها من المشاركة في اعداد نظم جديدة للاتصال.

توصيات

أمكن لنا من خلال الفصول السابقة، عند دراسة آثار تقنيات الاتصال الحديثة ونتائجها في مختلف المجالات من الوقوف على الطرق المؤدية إلى مجال البحوث المعمقة، أما في هذه المرحلة فالأمر يتعلق باقتراح بعض المواضيع للدراسة والبحث كخاتمة لهذه الدراسة التي تعتبر في نظرنا ذات أولوية على المستوى الدولي.

نظرا إلى ان شبكات الاتصال الجديدة تؤدي بنا إلى اعادة النظر جذريا في نظم الاتصال التقليدية. فلا بد من القيام بدراسات لتحديد استراتيجياتها وابراز تكاملها وتداخلها وتوضيح انعكاساتها وتقويم جدواها الاقتصادية على المستوى الدولي. كما ينبغي أيضا القيام بدراسات حول تأثير هذه التقنيات على سيادة الدول الوطنية نظرا إلى تنامي عدد الأقمار الصناعية الباثة للبرامج الاذاعية المباشرة وهو أمر يستحق منا عناية خاصة.

ونظرا إلى ان التقنيات الحديثة تتطلب اعادة تركيب للقواعد المؤسسية والقانونية التي تتحكم في قطاع الاتصال. فما هي انعكاسات تطور أجهزة الاتصال عن بعد والأجهزة السمعية البصرية في مجتمعات البلدان الغربية وفي بقية بلدان العالم ؟ ما هي آثارها على مبادىء التعاون الدولي وعلى التعريفات المعمول بها وعلى تبادل المعلومات والاخبار على المستوى الدولي ؟ يبدو اذن ان هناك مشاكل لا بد من ايجاد حلول لها خاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين المعمول بها لحماية الانتاج السمعي والبصري والاعلامي، كما يتطلب الأمر أيضا القيام بدراسات وبحوث قانونية حول التقنيات المتعلقة بتدفق الأخبار عبر الحدود الدولية.

هناك أيضا مسائل أخرى جديرة بالبحث والدرس تتعلق بتجميع مجموعات الاتصال والاشهار واستراتيجياتها الوطنية والاقليمية والدولية وكذلك مسائل تمويل الانتاج السمعي البصري.

أما مسائل نقل التكنولوجيا. فهي بدورها تتطلب القيام ببحوث لتحديد الحاجيات ومجالات التطبيق وتقويم التكاليف والتعرف على مزايا هذه التكنولوجيات وسلبياتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات التي تنوي استقبال تلك التكنولوجيا.

ان كل ما قلناه حول المجالات السابقة ينطبق على مجال التطبيقات البيداغوجية للمعلوماتية التي تثير بدورها مجموعة من التساؤلات حول المناهج والوسائل والتكاليف والجدوى. فالأبحاث المقارنة ضرورية لقياس تأثير المعلوماتية على عمليات المعرفة في مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية واللسانية. وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة إلى أهمية القيام بدراسات استشرافية حول تكامل المعلوماتية والوسائل السمعية والبصرية في مناهج التعليم.

كما ينبغي ان نعتني أيضا بالأبعاد الثقافية لتقنيات الاتصال الحديثة التي تتطلب تحديثا للمعطيات حول الدفق السمعي والبصري على المستويين الاقليمي والدولي وان نولي عناية للاستقبال المباشر من الأقمار الصناعية وعن طريق الفيديو.

ان ما يجب ان يكون نصب أعيننا في هذا النوع من الدراسات والبحوث هو تقويم تأثير هذه التقنيات الحديثة على القيم الأخلاقية للمجتمعات التي تعمل فيها وكذلك تأثيرها على نمط العيش ومدى تقبل أو رفض ثقافات هذه الشعوب للتقنيات الحديثة.

ان هذه السلسلة من المواضيع والتساؤلات تمثل مجرد انموذج يمكن أن يستأنس به الباحثون في عملهم أمام اتساع المسائل التي علينا أن نعمل على ايجاد حلول لها. ونظرا إلى التأثيرات المتشعبة والمتعددة لآثار هذه التقنيات فانه ينبغي توخي الدراسات المتعددة الأغراض والمواضيع ومحاولة العمل على تكامل المناهج الكمية والكيفية في هذه الدراسات وهذا من شأنه أن يمكننا من الاحاطة بالمشاكل ذات الأبعاد المختلفة والمتفاوتة.

وهكذا فان مراكز البحوث المتخصصة في مجالات تقنيات الاتصال الحديثة الوطنية منها والاقليمية تجد نفسها أمام ضرورة اعادة تحديد سياساتها في هذا المجال ويمكنها بهذا الصدد ان تقوم بدور المنشط والممول وربما المنسق لهذه البحوث. ويمكن للمنظمات الدولية المتخصصة ان تقدم لها الدعم اللازم للقيام بالبحوث في الميادين التالية :

- تبادل المعلومات بهدف انشاء بنك قطاعي للمعلومات حول استعمال تقنيات الاتصال الحديثة في مختلف مناطق العالم خاصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

- التوثيق عن طريق تعزيز وتوسيع الشبكة الدولية لمراكز التوثيق حول البحوث والسياسات في مجال الاتصال (COMNET).

- البحوث المقارنة حول تطبيقات واستعمال وتأثير تقنيات الاتصال الحديثة.

- اقامة شبكات تعاونية بين الباحثين التابعين لنفس المنطقة أو لمناطق مختلفة.

- التشجيع على البحث في البلدان النامية عن طريق دعم مراكز البحوث المحلية.

وأخيرا فلا يسعنا إلا أن نختم هذا القسم من التوصيات بالاشارة إلى ان مجال الاتصال دخل اليوم طورا جديدا. فالثورة التكنولوجية تتمثل خاصة في الآثار المتنوعة التي تحدثها تقنيات الاتصال الحديثة في كل مناطق العالم. وأمام هذه التغييرات الجذرية نرى أن البحوث هي الأداة الوحيدة التي تمكننا بفضل استغلالها استغلالا حسنا وشاملا من المساهمة في تحكم المجموعة الدولية في آثار هذه التقنيات الحديثة ومواجهة التحديات التي يطرحها فضاء الاتصال الجديد.

مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

دراســات إعــلاميــة

صدر من هذه السلسلة :